الأمم المتحدة

A/62/PV.47

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **٤٧**
الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأسباب التأخير في عقد جلسة اليوم العامة. لقد أبلغتني دائرة الأمن والسلامة بالأمم المتحدة بأنه في أثناء عملية المسح الروتينية لقاعة الجمعية العامة لاحظ مدربو الكلاب مادة شبيهة بالرماد في القاعة. وجمع فريق المواد الخطرة التابع للأمم المتحدة المادة المعنية وقام بتنظيف المنطقة. وقد أعلن الفريق بعد ذلك أن المادة لم تكن خطرة.

البند ١١١ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/62/300)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء فإن الأمين العام مكلف، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة مجلس الأمن، بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي يتناولها مجلس الأمن حاليا وبالمسائل التي توقف المجلس عن تناولها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالوثيقة المعروضة عليها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/62/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اليوم سوف تنظر الجمعية في البند المعنون ”تقرير مجلس الأمن“. وأرجو أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

يسهم نظرنا في هذا البند في تعزيز العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن حتى يمكن للهيئتين معا أن يعززا بشكل أفضل قيم الأمم المتحدة ومبادئها.

وسننظر أيضا في بند جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. وفي السنوات الأربعة عشر التي انقضت منذ طرح هذه المسألة للمناقشة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أدركنا مدى تعقيد عملية إصلاح مجلس الأمن ودقتها وأهميتها المتزايدة.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اعترف زعماء العالم بأهمية جعل التقدم في إصلاح مجلس الأمن عنصرا أساسيا في الجهود العامة المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة. وأعربوا عن التزامهم بدعم إصلاح المجلس في وقت قريب بغرض جعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية ولمواصلة تحسين فعاليته ومشروعية قراراته.

وتعزيزا لتلك الأهداف، أبدى زعماء العالم أيضا تأييدهم للجهود المبذولة لتعديل أساليب عمل مجلس الأمن، بزيادة إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس.

وحثت رئيسة الجمعية العامة آل خليفة في البيان الذي أدلت به أمام الجمعية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر A/61/PV.72) الأعضاء على الأخذ بنهج جديد ومنفتح إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد أحرز شيء من التقدم، وأود أن أشجع الأعضاء على الاستمرار بتلك الروح. ونتيجة لعمليات التشاور الشاملة التي جرت خلال الدورة الحادية والستين، لدينا الآن فهم واضح لمواقف وآراء جميع الدول الأعضاء، فضلا عن التقارير القيمة التي قدمها الميسّرون.

وانطلاقا من التقدم المحرز حتى الآن، اتفق الأعضاء على النظر في هذه المسألة خلال الدورة الثانية والستين حتى يتسنى تحقيق مزيد من النتائج العملية، بجملة وسائل منها المفاوضات الحكومية الدولية. ومن خلال هذه الجهود وصلت الدول الأعضاء إلى مرحلة جديدة تفتح آفاقا لتحقيق هدف الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

وأود أن أؤكد لكم تصميمي على العمل بالتعاون معكم جميعا على نحو من الصراحة والشفافية لتحديد أنسب العمليات، استنادا إلى آراء مجموع الأعضاء. ومنذ بداية الدورة الثانية والستين عقدت مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المهتمة بالأمر. وأعربت الدول الأعضاء عن استعدادها لأن تستغل الزخم الحالي في المضي قدما للأمام مع أخذ التقدم المحرز بعين الاعتبار. وبناء على تلك المشاورات، ينبغي أن يكون هدفنا إعداد إطار لكي نبدأ المفاوضات الحكومية الدولية بتحديد مختلف العناصر القابلة للتفاوض والتوصل على اتفاق بشأنها. وينبغي في هذا الصدد أن نسترشد بتقرير الفريق العامل (A/61/47)، الذي اعتمدته هذه الجمعية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبمواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها.

وينبغي أن تكون للدول الأعضاء الهيمنة على هذه العملية والمسؤولية عنها. لذلك فإني أتطلع إلى الاستماع إلى مقترحاتكم وآرائكم الموضوعية عن كيفية الشروع في المرحلة التالية من هذه العملية الهامة لكي يمكن لنا تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة الثانية والستين.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من تعزيز الأمم المتحدة. وأشجع لذلك جميع الدول الأعضاء على أن تظل منخرطة فعليا في هذه المسألة وملتزمة بالتصدي لمعالجتها. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة لديّ طلب واحد: وهو أن نعمل معا بنية حسنة بهدف تحقيق نتائج ملموسة تحظى بأوسع قدر ممكن من الاتفاق في أثناء

هذه الدورة. و ”هنا مكمن الصعوبة“، كما يقول الإغريق القدماء.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، صاحب السعادة السيد مارتي ناتاليغاوا، ليعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): باسم جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ويحدونا الأمل في أن نتمكن في ظل إدارتكم القديرة من زيادة التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبوصفي رئيسا لمجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للمجلس، وهو الوثيقة A/62/2. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

ويظهر التقرير السنوي أن المجلس لديه جدول أعمال متنوع. فالبرنامج واسع ويغطي جميع مناطق المعمورة الرئيسية، فضلا عن مجموعة كبيرة من المسائل المواضيعية الشاملة، منها تعزيز القانون الدولي، والتعاون مع المنظمات الإقليمية في السلم والأمن وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، على سبيل المثال لا الحصر. وأمام المجلس في برنامج عمله جميع الجوانب الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الصراعات المسلحة، والأخطار التي تتهدد السلام والأمن من جراء الأعمال الإرهابية، فضلا عن المسائل التي تتعلق بعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة، وبناء السلام في أعقاب الصراعات. وهذا جدول أعمال طموح، ولكنه هام، وهو جدول أعمال نرجو أن يعززه التعاون مع شركائنا، ومنهم الجمعية العامة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس ٢٢٤ جلسة رسمية، منها ١٨٤ جلسة عامة، و ٢٢ اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات. وأجري ١٩٢ مشاورة بكامل هيئته واعتمد المجلس ٧١ قرارا و ٥٢ بيانا رئاسيا.

وجرت على مدار السنة مناقشة التطورات في أفريقيا بصورة مستفيضة. وسلطت الأضواء على مسألة دارفور. وجرت مشاورات عن كثب بشأن هذه المسألة بين المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. وأقرت ستة قرارات، منها القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي أذن بإنشاء العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وتلقى المجلس إحاطتين إعلاميتين عن الحالة في دارفور من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مورينو – أوكامبو.

وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أحاط الأمين العام المجلس علما بشأن الاجتماعات التي عقدها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا مع قادة عدة بلدان أفريقية. وقال الأمين العام إن من الضروري تقديم الدعم لحفظ السلام في دارفور وللاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا وأبوجا. ومن أجل إحياء عملية السلام، تم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على القيام ببعثة مشتركة إلى السودان بواسطة المبعوثين الخاصين يان إلياسون وسالم أحمد سالم. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اتخذ المجلس القرار ١٧٥٥ (٢٠٠٧)، الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بكوت ديفوار، عقد المجلس عددا من الجلسات واتفق على عدة تدابير، منها اتخاذ القرارين ١٧٠٨ (٢٠٠٦) و ١٧٦١ (٢٠٠٧)، اللذين يمددان ولاية فريق الخبراء الذي يتولى رصد تنفيذ الجزاءات المتعلقة بكوت ديفوار؛ والقرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، الذي يرمي إلى

التنفيذ الكامل لعملية السلام في كوت ديفوار وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وعلنية ومتسمة بالشفافية في هذا البلد؛ والقرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، الذي يجدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ورحب المجلس بالتطورات الإيجابية في بناء السلام في سيراليون، بينما أكد ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للصراع، وأعرب عن ضمانه إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في البلد. ورحب المجلس أيضا بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة لسيراليون وأكد مجددا دعمه لتلك الهيئة. كذلك، من خلال القرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦)، مدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

وجرى أيضا تقييم نظام الجزاءات بشأن ليبريا وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مرتين، على التوالي، بموجب القرارين ١٧١٢ (٢٠٠٦) و ١٧٥٣ (٢٠٠٧). ومن خلال القرار ١٧٦٠ (٢٠٠٧) الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه، طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ، في غضون شهر واحد، فريق خبراء من ثلاثة أعضاء لإجراء تقييم لمتابعة أعمال البعثة إلى ليبريا والدول المجاورة لاستقصاء تنفيذ التدابير المبينة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).

وأدى احتمال وقوع انقلاب في بوروندي في بداية فترة الإبلاغ إلى صدور بيان صحفي رئاسي في هذا الشأن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنشئ مكتب متكامل للأمم المتحدة هناك، بعد انتهاء عملية الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، رحب المجلس بإجراء محادثات بين رئيس بوروندي وقائد قوات التحرير الوطنية – حزب تحرير شعب الهوتو وبالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان.

وجرى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إريتريا/إثيوبيا، مع سحب بعض القوات. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ دعا المجلس إريتريا إلى سحب قواتها من المنطقة الأمنية المؤقتة ورفع قيودها المفروضة على البعثة. وطلب المجلس إلى الطرفين أيضا إظهار الحد الأقصى من ضبط النفس وإلى إثيوبيا أن تنفذ قرار لجنة الحدود تنفيذ كاملا. وبموجب القرار ١٧٦٧ (٢٠٠٧)، المتخذ في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، مدد المجلس ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وخلال هذه الفترة، ظل الصومال مضطربا. وكان من بين المسائل المطروحة حالة محادثات السلام، وحشد القوات والآثار الإقليمية التي ينطوي عليها، والحالة الإنسانية. وفي شباط/فبراير الماضي، أذن المجلس للاتحاد الأفريقي بإنشاء بعثة في الصومال وحث الأمين العام على إيفاد فريق لتحديد إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأكد المجلس الحاجة إلى عملية سياسية واسعة النطاق وشاملة وناشد المجتمع الدولي أن يساعد الاتحاد الأفريقي بالدعم المالي واللوجستي.

وأدى انعدام الاستقرار في تشاد وحدودها مع جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان إلى وضع ولاية لقوة متعددة الأبعاد من المحتمل إيفادها إلى تشاد. وكانت الحالة الإنسانية في البلد أيضا مثارا للقلق. وأفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بعد زيارة قام بها إلى هناك بتدهور الحالة في بعدها الإنساني وبوجود ضرورة ملحة لإيجاد حلول سياسية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، نظر المجلس أيضا في فكرة إيفاد قوة أوروبية لحماية اللاجئين في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبعد أن مرت غينيا – بيساو بأوقات عصيبة فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في أواخر عام ٢٠٠٦، أعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم لولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام الجارية فيها.

وساورت البعض أيضا شواغل بشأن استمرار حالات التوتر السياسي والاجتماعي بين الجمعية الوطنية والحكومة، وحث المجلس الطرفين على تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار والاحترام الدقيق للإطار الدستوري. وفي تموز/يوليه الماضي، رحب أعضاء المجلس بتشكيل حكومة جديدة وبوضع ميثاق الاستقرار الذي يرجو أن يرسي الأساس لمصالحة حقيقية.

وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن ترسيخ السلام في غرب أفريقيا، وحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول غرب أفريقيا على كبح جماح الأنشطة غير القانونية عبر الحدود. وأكد مجددا أهمية التضامن بين القادة الأفريقيين من أجل إحلال السلام والأمن في المنطقة والتصدي للمسائل العابرة للحدود.

واعتمد المجلس عدة بيانات رئاسية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية: في آب/أغسطس ٢٠٠٦، فيما يتعلق بالانتخابات؛ وفي أيلول/سبتمبر، فيما يتعلق بالصدام في كينشاسا؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر للإعراب عن أمله في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالعنف في كينشاسا؛ وفي تموز/يوليه للإعراب عن قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق البلد. وبموجب القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧)، مدد المجلس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وتمشيا مع نظر المجلس المستفيض في المسائل في أفريقيا، اضطلع المجلس ببعثة إلى أفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وزارت البعثة عدة عواصم أفريقية، منها أديس أبابا وأبيدجان وأكرا والخرطوم وكينشاسا، والتقت بمسؤولين من الاتحاد الأفريقي ومن البلدان التي قامت بزيارتها. وأكد أعضاء المجلس أهمية تبادل الآراء مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتقرر أن تجتمع الهيئتان سنويا. واستكشف المجلس أيضا كيفية تقديم الأمم المتحدة المساعدة للاتحاد الأفريقي على أساس كل حالة على حدة، خاصة حين يعمل الاتحاد الأفريقي بموجب ولاية صادرة من مجلس الأمن.

واستمر النظر في الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين بصفة شهرية. وعقدت سبع مناقشات مفتوحة عن الحالة، اثنتان منها على مستوى الوزراء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدمت قطر مشروع قرار ولكنه لم يعتمد، بسبب التصويت السلبي لعضو دائم. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدم الأمين العام تقريرا شاملا عن الحالة في الشرق الأوسط والعملية السلمية خلال العشر سنوات الماضية.

وجرت كذلك مناقشة مسألة لبنان. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي جدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعززها، في جملة أمور. وجرت متابعة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بعناية، وكذلك تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة والمحكمة الخاصة للبنان. وبالقرار ١٧٤٨ (٢٠٠٧) جدد المجلس ولاية اللجنة، وبالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، أنشأ المجلس المحكمة الخاصة للبنان. وفي بيان رئاسي صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/21)، أدان المجلس الهجوم الإرهابي على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وبقي العراق قيد نظر المجلس. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، جدد المجلس بالقرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تهدف إلى مساعدة العراق في التطوير الدستوري وإصلاح النظام القانوني والقضائي وتعزيز حقوق الإنسان والاستجابة

للتحديات الإنسانية. ويؤكد المجلس في ذلك القرار كذلك على أهمية التعاون بين العراق والبلدان المجاورة، بالإضافة إلى أهمية العهد الدولي مع العراق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، جدد المجلس كذلك ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق بالقرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، وكرر المجلس في القرار تأكيد أمله بأن تصبح القوات العراقية قادرة قريبا على تولي المسؤولية الكاملة عن السلام والأمن في بلدها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدر المجلس بيانا من الرئيس إلى الصحافة أعرب فيه عن الدعم للأمم المتحدة ولأمينها العام للنهوض بعملية مصالحة وطنية شاملة وفعالة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اتخذ المجلس القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، الذي أنهى به ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

وفي الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أوفد المجلس بعثة إلى أفغانستان. وبعد إجراء مناقشة بشأن تقرير البعثة، الذي تضمن وصفا للإنجازات التي حققتها والتحديات التي واجهتها، قرر المجلس بالإجماع تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى آذار/مارس ٢٠٠٨. ومدد كذلك ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الحالة الأمنية، بما في ذلك الخسائر المدنية، وبشأن تزايد العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها طالبان والقاعدة ومجموعات متطرفة أخرى.

وفيما يتعلق بآسيا، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بقراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، ودعم العملية الانتخابية. وقد أعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية في تيمور - ليشتي في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٧، وأهاب المجلس بالحكومة أن تتصدى للتحديات التي تواجه البلد. ويؤمل أن يكون للانتخابات أثر مساعد على توحيد شعب تيمور - ليشتي وأن يمهد السبيل لاستتباب السلام. وقد قدم الممثل الشخصي للأمين العام في نيبال تقريرا بشأن اتفاق السلام الشامل، الذي وقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، من جانب حكومة نيبال والحزب الشيوعي (الماوي). وطلب التقرير مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق. وأعرب المجلس عن دعمه لفريق المساعدة التقني الذي سيوفده الأمين العام. وعملا بذلك، أنشئت بعثة للأمم المتحدة في نيبال، وكرر المجلس تأكيد دعمه لعملية السلام، داعيا إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في الوقت المناسب.

وعقد المجلس عدة اجتماعات بشأن الحالة في ميانمار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدم مشروع قرار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه لم يعتمد بسبب التصويت السلبي لعضوين دائمين.

وبالنسبة لأوروبا، كانت مسألة كوسوفو، وخاصة عملية المركز مستقبلا، من بين الأولويات العليا المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونظر المجلس بانتظام في أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وناقش المقترحات بشأن تسوية المركز مستقبلا المقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام، وأوفد بعثته إلى هناك. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٧، زارت البعثة بروكسل وبلغراد وبريشتينا وفينا، وأجرت حوارا بشأن المسألة مع الاتحاد الأوروبي والناتو وبلغراد وممثلين من بريشتينا والمبعوث الخاص. ولكن، بعد أن بذلت جهود كبيرة بشأن مشروع قرار، لم يتمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق، مما أدى إلى تعليق العمل بشأن ذلك المشروع.

وعقد المجلس سلسلة من المشاورات بشأن جورجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومدد المجلس فترة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ودعا الأطراف إلى الامتثال

لوقف إطلاق النار والامتناع عن العنف، وكذلك إلى إبرام اتفاقات بشأن عدم استخدام العنف وعودة اللاجئين والمشردين.

وكان من بين المسائل المواضيعية التي تناولها المجلس خلال العام الأخطار التي تتهدد السلم والأمن بسبب الأعمال الإرهابية؛ وعدم الانتشار، ولا سيما في كوريا الشمالية وإيران؛ والمدنيون في الصراعات المسلحة؛ والمرأة والسلم والأمن؛ وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وأُولي الاهتمام أيضا إلى دور المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى منع الإبادة الجماعية، وإصلاح القطاع الأمني، وتغير المناخ والأمن، والموارد الطبيعية والصراعات، والأسلحة الصغيرة، والمحكمتان الدوليتان لكل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وفيما يتعلق بمسألة الإرهاب الدولي، استمع المجلس في جلسة علنية عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى إحاطات إعلامية من رؤساء الهيئات الفرعية الثلاث: اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما الإرهابيين. وقدم رؤساء تلك اللجان إحاطات إعلامية مماثلة في أيار/مايو ٢٠٠٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن استعراض المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب (S/PRST/2006/56). كما أصدر المجلس عددا من البيانات الصحفية الرئاسية أدان فيها الهجوم الإرهابي في إيران (SC/8957)، والهجوم بالقنابل على ”قطار الصداقة السريع“ بين دلهي ولاهور في الهند (SC/8961) في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وهجومين انتحاريين في الجزائر (S/PRST/2007/10)، وهجوم بالقنابل في بغداد (S/PRST/2007/11) في نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ وهجمات إرهابية أخرى في اليمن (S/PRST/2007/26) في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار، اتخذ المجلس القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفرض جزاءات على إيران لعدم الامتثال للمتطلبات الواردة في القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦). ووسع المجلس تلك الجزاءات بقراره ١٧٤٧ (٢٠٠٧) ردا على استمرار عدم الامتثال من جانب إيران. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اتخذ المجلس القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي فرض به جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما توجه انتباه المجلس إلى قضايا مثل حماية المدنيين والأطفال في حالات الصراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، وافق المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2007/5) معربا فيه عن رأيه بضرورة مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة في جهود ما بعد انتهاء الصراع وبناء السلام.

واستمر تعاون مجلس الأمن مع لجنة بناء السلام. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، مركزا على الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين عملية بناء السلام على نطاق أعمال الأمم المتحدة وعلى أهمية الشراكات بين الأجهزة الرئيسية والأجهزة المساهمة في بناء السلام. وجرى السعي إلى إقامة روابط بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، شارك الأمين العام بان كي - مون في مناقشة رسمية في المجلس بشأن التهديدات التي يتعرض إليها السلام والأمن الدوليان. وأكد

المجلس في هذه الجلسة أن التحديات والتهديدات العالمية الحالية تتطلب ردودا حازمة ومتسقة على أساس نظام الأمن الجماعي لميثاق الأمم المتحدة. وطلب المجلس الإبلاغ بانتظام عن مناطق يحتمل أن تنشب فيها صراعات مسلحة، بالإضافة إلى توجيه اهتمام أكبر لبلوغ الأهداف المرسومة لبعثات لحفظ السلام، وشدد على أهمية بناء السلام.

ودرس المجلس أيضا أهمية المنظمات الإقليمية للسلام والأمن الدوليين. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقدت مناقشة مفتوحة على مستوى الوزراء بشأن هذا الموضوع. وفي بيان رئاسي، أهاب المجلس بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأن تشارك بتعاون أكبر في منع نشوب الصراعات وبناء السلام وحفظ السلام. وفي جلسة منفصلة، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن مواضيع مماثلة، مع التركيز على أفريقيا. وكما انعكس في بيان رئاسي الذي وافق عليه المجلس في الجلسة (S/PRST/2007/7)، سلم المجلس بأهمية دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وجرى تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث تم الاتفاق على بيان مشترك بين المجلسين، التزما بموجبه بتوثيق التعاون في كل جوانب الصراع.

وعقد مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مناقشة مفتوحة بشأن إصلاح القطاع الأمني لمناقشة النهج التي يمكن أن تتبعها الأمم المتحدة لدعم إنشاء مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة ومستدامة تعمل في إطار نسيج سيادة القانون واحترام حقوق الانسان. وفي بيانه الرئاسي (S/PRST/2007/3)، شدد مجلس الأمن على أن إصلاح القطاع الأمني يكتسي أهمية حاسمة في بيئات ما بعد الصراع لتعزيز السلام والاستقرار والحد من الفقر وإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد وتوسيع السلطة الشرعية للدولة ومنع البلدان من الارتداد إلى الصراع ثانية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الموارد الطبيعية والصراع. وفي البيان الرئاسي الذي تم اعتماده بعد المناقشة (S/PRST/2007/22)، سلّم مجلس الأمن بالدور الذي يمكن للموارد الطبيعية أن تؤديه في حالات الصراع المسلح وما بعد انتهاء الصراع، وذلك بالإسهام في اندلاعها أو تفاقمها أو استمرارها. وعلاوة على ذلك، أكد مجلس الأمن على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الموارد الطبيعية في الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن دور مجلس الأمن في صون السلام والأمن في أفريقيا. وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد بعد المناقشة (S/PRST/2007/31)، لاحظ مجلس الأمن الحاجة إلى توفير الاتساق والتنسيق المعزز، من حيث وضع السياسات العامة وتنفيذها، فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمنع نشوب الصراع، وشدد على تصميم المجلس على تعزيز دوره في منع نشوب الصراعات وحلها. ورحب مجلس الأمن بنية الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها عقد دورة تدريبية من المتوقع أن تسهم في وضع استراتيجية عالمية وفعالة لمنع نشوب الصراعات.

وكنقطة أخيرة، أقر مجلس الأمن بأهمية أساليب العمل الفعالة. وما فتئت المذكرة الرئاسية (S/2006/507) تشكل مرجعا عمليا في عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في الجهود التي يبذلها لتعزيز الفعالية والشفافية. ولقد أتيحت المشاركة للدول غير الأعضاء في المجلس في العديد من المناقشات المفتوحة خلال العام. واستمر

أعضاء المجلس كذلك في إيلاء الاهتمام بمسألة استعراض ولاية مجلس الأمن في إطار اللجنة المخصصة ذات الصلة.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لكي أعرض على الأعضاء أنشطة المجلس خلال العام الماضي. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري، بالنيابة عن المجلس، للعمل الذي قام به الأمين العام ولموظفي الأمانة العامة على دعمهم القيم لأنشطة المجلس وعلى مهنيتهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم لكي يتسنى للمجلس القيام بعمله الهام.

السيد فنافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة. وأود أن أشكر كذلك الرئيس الحالي لمجلس الأمن على عرضه تقرير المجلس (A/62/2) هذا الصباح.

إن التقرير السنوي لمجلس الأمن يشير، في جملته الأولى، إلى زيادة أعمال المجلس، مما يؤكد هذا التوجه في السنوات الأخيرة. وهكذا، يقوم المجلس بالدور المركزي المتوخى له بموجب الميثاق. وفي الوقت نفسه، طبعا، فإن الضغط الدائم الذي يتعرض له المجلس أثناء الاضطلاع بعمله يضر أحيانا بعمق المناقشات وجودتها وبعملية صنع القرار. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للمجلس أن يتوخى الحذر بصورة خاصة في مناقشة قضايا جديدة، لا سيما القضايا التي لا تمت إلى التهديدات الواضحة والمباشرة للسلم والأمن الدوليين.

ويشكل حجم العمل المتزايد كذلك تحديات خاصة في مجال أساليب العمل، لاسيما مسألة ما إذا كان إدخال تعديلات على الطريقة التي يتبعها المجلس في عمله يمكن أن توفر المزيد من المجال والوقت للمداولات الضرورية. ولئن كان الأمر متروكا لأعضاء المجلس لإدخال التعديلات اللازمة بمناقشة الأفكار التي تعرض عليهم من الخارج، في جملة أمور، فهي بالتأكيد تصب مباشرة في مصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يقوم المجلس بعمله بالنيابة عنها. وينبغي أن يبقى الهدف، الذي تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، نصب أعيننا لجعل المجلس أكثر فعالية وشفافية ولزيادة تعزيز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. وكلما طغت المداولات الداخلية على أعضاء مجلس الأمن، قل احتمال التفاعل المنتظم والموضوعي مع بقية الدول الأعضاء. وعليه يمكن بكل سهولة جمع الفعالية والشفافية، وفي بعض الأحيان، يكمل أحدهما الآخر.

وشأننا شأن الآخرين، فإننا نهتم كثيرا بالتدابير التي اتخذها المجلس في تموز/يوليه في مجال أساليب عمله. وهي ترد في الوثيقة S/2006/507، كما ذكر قبل قليل الممثل الدائم لإندونيسيا. ومع ذلك، ليس واضحا بالنسبة لنا مدى تطبيق هذه التدابير وانتظامه. فيبدو أن تطبيقها يعتمد في الجزء الأكبر على رئيس المجلس خلال الشهر، ومن ثم، فإنها لا تقدم ما يكفي لقيام علاقة أكثر دواما بين المجلس وبقية الدول الأعضاء.

وعادة ما تثير هذه المناقشة الشكاوى بشأن طبيعة تقرير المجلس، وأبرز الانتقادات هو غياب التحليل في التقرير السنوي. وتكرار الانتقاد نفسه كل مرة يناقش فيها التقرير السنوي ليس بالأمر الجيد بالنسبة لنا. ونحن نفهم، بالطبع، وإلى حد ما لماذا يصعب على المجلس تقديم تقرير بطريقة تختلف كثيرا عما يسمى هذه المرة بصيغته التقليدية.

لكن المناقشات حول الصيغة تخفي نقطة أكبر. فمن ناحية، يستحوذ عمل المجلس على معظم اهتمامنا في المناقشات الخاصة، ويحصل على جزء كبير من التغطية في وسائط الإعلام. لكن في الوقت نفسه، لا يوجد على الإطلاق مناقشة مفتوحة بل وربما تفاعلية بين أعضاء الأمم المتحدة عموما بشأن أداء المجلس. ومرة أخرى، لم يتم تنفيذ

الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع القمة العالمي لتعزيز مساءلة المجلس أمام الدول الأعضاء ولزيادة الشفافية في عمله. ويبدو لنا على الأرجح أن المجلس أكثر انشغالا خلال الإثني عشر شهرا الماضية عما قبل وربما أيضا زاد تعذر الوصول إليه أكثر من ذي قبل.

وبصفتنا عضوا في مجموعة الدول الخمس الصغيرة، تزداد أساليب عمل المجلس أهمية بالنسبة لنا. ولا بد لنا من التمييز بين التدابير العملية مثل شكل الجلسات، والوقت المحدد للتكلم، والإعلان عن الجلسات إلى آخره، والتدابير التي تفتح العمل الموضوعي للمجلس لبقية الدول الأعضاء. وفي حين تتسم التدابير من النوع الأول بأهمية بالغة، فإن التدابير الأخيرة بالطبع هي التي تحدث فرقا حقيقيا في تشكيل علاقة المجلس مع بقية الدول الأعضاء. وبصورة خاصة، عندما يتعلق الأمر بالعمل المواضيعي وعمل أجهزته الفرعية، يستطيع المجلس، بل ينبغي له أن يستفيد إلى حد كبير من إسهامات الدول التي لم تنل عضوية المجلس في أي وقت من الأوقات، لكنها تقوم بدور هام في عملية تنفيذ قراراته.

ولذلك، يصبح من الضروري أن يتم إدخال التعديلات والتغييرات على أساليب العمل على أساس مستمر. وينبغي للمجلس نفسه أن يقوم بهذه التغييرات، لكن ينبغي أن تأتي الإسهامات الموضوعية والملهمة من خارجه، وهنا ينبغي للجمعية أن تقوم بدور هام. وهذه التغييرات انعكاس للطبيعة المتغيرة لعمل المجلس. وهي، من ثمّ، لا تمت بصلة للتوسيع المحتمل لعضوية المجلس. وفي حين أنها تشكل جزءا هاما من الإصلاح الشامل للمجلس الذي ما زال بعيد المنال لوقت طويل، ينبغي للتحسينات في أساليب العمل أن تمضي باستقلالية عن التقدم في توسيع العضوية، ونأمل أن تسهم في توفير الزخم لتحقيق التوسيع كذلك.

أتت السنة الماضية بعدد لا بأس به من التطورات في مجال التوسيع. وأُنتج تقريران تحت قيادة سلفكم يا سيادة الرئيس، حاولا إظهار مسار جديد ممكن لتحقيق توسيع العضوية في المجلس. ونرى أن النهج الوسيط، كما يسمى في العادة، حل توافقي بين المواقف المعروفة جيداً المجسدة في النصين اللذين عرضا على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. بيد أنه لا ينبغي أن يُفهم على أنه حل أقل من مثالي، نشرع في تغييره أو صقله بمجرد اعتماده. ولكن، ينبغي أن لا ننظر في هذا النهج الوسيط إلا إذا حظي بأوسع دعم سياسي ممكن، وهو ما كان سراباً بالنسبة لجميع المقترحات الأخرى التي عرضت في الماضي.

إن تغيير تكوين المجلس في إطار استعراض إلزامي، يتوقع الجميع أن يتم في إطار أي حل مقترح، لن يثبت بالضرورة أنه أقل صعوبة من جهود التوسيع التي ما فتئنا نشارك فيها منذ ١٥ عاماً حتى الآن. ولذلك، نريد حلاً مقبولاً سياسياً ودلائل واضحة على ذلك من جميع ذوي المصالح الكبار. وإذا توفرت هذه الشروط، وعند توفرها سنكون، نحن الأعضاء ككل، جاهزين للدخول في عملية التفاوض التي تطالب بها الآن معظم الدول. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لكم، يا سيادة الرئيس، في مهمتكم الصعبة المتمثلة في توجيه هذه المناقشات، ونشجعكم على القيام بدور إبداعي وفعال في هذه العملية.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يتقدم إليكم وفدي، يا سيادة الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة، ويشكر رئيس مجلس الأمن، ممثل إندونيسيا، على عرضه التقرير هذا اليوم (A/62/2).

ومع تقدير وفد المكسيك للجهود التي بذلت لتيسير المشاورات بشأن مضمون تقرير مجلس الأمن، فإنه يود أن يشير إلى أن من المؤسف أن هذه الوثيقة لا تتضمن معلومات

موضوعية عن إجراءات المجلس بشأن مختلف البنود التي نظر فيها المجلس أثناء الفترة من آب/ أغسطس ٢٠٠٦ إلى تموز/ يوليه ٢٠٠٧.

ونعتقد أن عرض التقرير يجب ألا يكون مجرد خطوة، بل وسيلة يتعاون المجلس من خلالها مع الجمعية العامة، التي يوجد فيها تمثيل لجميع الدول الأعضاء، وينبغي للمجلس أن يقدم تقريراً مفصلاً عن أدائه لمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين. وتصر المكسيك مرة أخرى على أن صلاحيات المجلس وصلاحيات الجمعية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين صلاحيات متزامنة، وذلك كما قالت محكمة العدل الدولية بوضوح في فتواها بشأن العواقب القانونية المترتبة على تشييد جدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي أُحيلت إلى الجمعية في الوثيقة دإط - ١٠/٢٧٣، المؤرخة ١٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

وفي حين أن التقرير يتضمن جزءاً عن التوصية بتعيين الأمين العام، فإنه لا يتضمن تفاصيل من أي نوع عن التغيرات في ديناميكيات الانتخاب الذي تم في عام ٢٠٠٦. ونظراً لأن مجلس الأمن عقد اجتماعات مع المرشحين المختلفين قبل أن يتخذ قراراً نهائياً، فإن وفدي كان يتوقع إشارة من نوع ما في التقرير توضح رأي المجلس في هذه التجربة الأخيرة وأهميتها للمناسبات من هذا القبيل في المستقبل.

ومن المثير للاهتمام أيضاً أن نلاحظ في فهرس التقرير وجود جزء يتعلق بالمسائل التي جرى لفت انتباه مجلس الأمن إليها ولكنه لم يناقشها في جلساته أثناء هذه الفترة. وفي هذا الصدد، سيكون من المستصوب أن نعرف أسباب عدم نظر المجلس في هذه المسائل التي لفتت الدول الأعضاء أو كيانات أخرى نظره إليها. ومن المؤكد أن هذا يزيد شفافية أعمال المجلس ويعزز ثقة الدول الأعضاء في لفت انتباه المجلس إلى مسائل تهمها بشكل محدد.

ولا يزال تقرير مجلس الأمن حتى الآن يتضمن نفس جوانب النقص التي لاحظتها جميع الوفود تقريباً لعدة سنوات. ولهذا السبب، لا نزال نسأل أنفسنا عما إذا كانت الجمعية العامة تحتاج فعلاً لتقرير يتكون من تجميع لبيانات ووثائق المجلس المنشورة أثناء الفترة السابقة.

من المؤكد أن هذا يقودنا إلى مسألة أساليب عمل المجلس، التي لم تحل بعد لأن المواقف من هذه المسألة لا تزال مستقطبة. ويرى عدد قليل من الدول أن مجلس الأمن لا ينبغي أن يكون مسؤولاً أمام الجمعية العامة؛ وبالتالي، هذا يعكس طبيعة التقرير المعروض علينا. ولكن بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء، هذا الموقف غير مقبول. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تحسين أساليب عمل المجلس ليتسنى له، من بين أشياء أخرى، إعداد تقرير تحليلي يسهم في تقييم أعماله. وإذا كانت الوفود هنا في الجمعية ترى أن هذه التقارير قليلة الفائدة، فما أجدر أعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم عن الغرض الذي يمكن أن تؤديه هذه الوثائق خارج إطار المنظمة.

ليس من قبيل الصدفة أننا نناقش أيضاً كل عام، بمناسبة عرض التقرير، مسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد بذلت رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين جهداً جديراً بالملاحظة لإحراز تقدم في هذا الميدان. وبفضل هذه المبادرة، عرض علينا نهج جديد سمي بالنهج الانتقالي أو الوسيط، وهو نهج موجه لإيجاد حل توافقي. وقد دار نقاش بالفعل حول مدى ما يذهب إليه هذا النهج وجوانب قصوره، وكان النقاش حاداً، واستفاد من المشاركة على نطاق واسع. وقد عرض وفدي موقفه في البيان الذي ألقاه في ١٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٧.

وأيدت هذا النهج بوضوح عدة وفود بروح توافق واقعي، مما أتاح إمكانية لإنهاء الجمود في هذه المسألة، بعد ١٤ عاماً من إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وهذا بالضبط ما دعا إليه جميع الميسرين الذين شاركوا في العملية. إلا أن هناك أصواتاً أيضاً، وينبغي أن نعترف بها، ترفض هذا النهج. وفي التحليل النهائي، فإن العناصر المتبقية التي يوجد توافق آراء بشأنها قليلة جداً، ولكنها أساسية: الوضع الحالي غير مقبول ويوجد عدد من الأعضاء، من بينهم المكسيك، مستعدون للتفاوض.

إلا أن وفد المكسيك يرى، على أي حال، أن المفاوضات الحكومية الدولية الهادفة للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن لإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تعقد بطريقة شفافة ومفتوحة، في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ بالفعل لهذا الغرض، وينبغي أن تستند إلى مقترحات الميسرين المعينين من قبل رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وفي ذلك السياق، نرى أن تعيين ميسرين جدد أو إنشاء آلية من أي نوع آخر لن يسهم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي نعتزم أن نبدأها حالما يستأنف الفريق العامل أعماله.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أن المكسيك ترى أن الأمر الأساسي هو أن نتفادى، بروح من التضامن بين الدول الأعضاء، البحث عن خيارات غير متوقعة بمواعيد نهائية عاجلة أو اقتراح هذه الخيارات على هامش العملية القائمة، بغية مواصلة المفاوضات بشأن هذه المسألة التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي.

وعلينا، بغية إطلاق مفاوضات حكومية دولية، أن ندرك إدراكا كاملا انه ينبغي التوصل إلى اتفاق على الأقل بشأن ثلاثة مبادئ أساسية هي: أولا، إدراج جميع الخيارات المعروفة؛ ثانيا، استبعاد أي عنصر يهدف إلى الحكم مسبقا على النتائج النهائية للعملية؛ وثالثا، التأكيد مجددا على توافق الآراء اللازم أو التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن، أي، بأغلبية واضحة تتجاوز ثلثي الدول الأعضاء. ولا بد من مراعاة تلك المبادئ الأساسية الثلاثة بعناية، نظرا لأننا، بغير ذلك، نجازف بإحداث انقسام خطير في هذه المنظمة.

ولذلك السبب تصر المكسيك على إجراء إصلاح تدريجي ومتأن. ونرى أن توسيع مجلس الأمن أمر ممكن في الأجل القصير إذا قام على أساس المعايير التالية.

أولا، ينبغي ألا يشمل التوسيع سوى فئة الأعضاء غير الدائمين الجدد، الذين سيقرر عددهم المحدد وفترة ولايتهم في إطار المفاوضات، بغية إجراء تشكيل جديد يكون ممثلا للعالم المعاصر.

ثانيا، من شأن إدخال مبدأ إعادة الانتخاب لجميع الأعضاء غير الدائمين أن يضمن وجودا أكثر تواترا واستمرارا للدول التي لديها قدر أكبر من الاستعداد للاضطلاع بدور فعال بشأن أهم البنود المدرجة في جدول الأعمال، بدءا بصون السلام والأمن الدوليين.

ثالثا، سيتم ضمان المحاسبة في ما يتعلق بأداء جميع الأعضاء غير الدائمين الذين يتطلعون إلى إعادة الانتخاب في عملية تتسم بالمواصفات التي حددناها.

رابعا وأخيرا، نرى أنه ينبغي أن يكون تنظيم استخدام حق النقض واستعراض أساليب عمل المجلس نظيرا للإجراءات التي يرغب في اتخاذها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في سياق ذلك الإصلاح.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة عملية مستمرة. ولكن إذا لم نحرز نتائج ملموسة بشأن مجلس الأمن، فإن الإصلاح سيظل ناقصا. والمكسيك مقتنعة بأن إرادة الدول هي الأمر الرئيسي في هذه اللحظة الحاسمة في هذه المرحلة الجديدة لإصلاح مجلس الأمن.

ويود وفدي أن يجدد التزامه الكامل بالمشاركة في المشاورات التي ترى الرئاسة أنها ضرورية، وبالتعاون، بروح بناء وفعالة، في صياغة عملية للمفاوضات تكون مقبولة لجميع الدول الأعضاء وتمكننا من إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الأساسية المدرجة في جدول أعمالنا.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، يود وفدي أن يشكر سعادة السفير مارتي ناتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على بيانه المفيد بشأن أعمال المجلس خلال فترة الـ ١٢ شهرا المشمولة بالتقرير. كما نقدر تقديرا كبيرا الجهود الرامية إلى المضي قدما بعملية إصلاح المجلس التي بذلتها رئيسة الجمعية في دورتها الحادية والستين، سعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، وميسروها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء على الدعم القيم الذي قدمته لبلدي خلال انتخابات الأعضاء غير الدائمين في المجلس التي عقدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر A/62/PV.26). وفييت نام، التي انتخبت للعمل في المجلس لفترة العامين المقبلين، ملتزمة التزاما كاملا بتقديم إسهامات استباقية وإيجابية في أعمال المجلس لصون السلام والأمن الدوليين.

ويرحب وفدي بالمناقشة المستمرة لأعمال المجلس بوصفها سبيلا للنهوض بالحوار والتعاون بين المجلس والجمعية العامة فضلا عن الأجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وإذ ندرك أن المجلس عقد ١٨٤ جلسة مفتوحة، من ضمن ٢٢٤ جلسة رسمية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرنا أن نشدد على محاولات أعضاء المجلس لتعزيز الشفافية والمحاسبة في أعمال المجلس وجهودهم لتوفير المزيد من الفرص لجميع الدول الأعضاء لتتفهم بشكل أفضل أعمال المجلس وتشارك في المسائل ذات الاهتمام والشواغل المشتركة المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويحدونا الأمل في بذل المزيد من الجهود المتضافرة تحقيقا لذلك الغرض.

إن الإحصاءات التي قدمت في تقرير المجلس تبين اتجاها متزايدا في أنشطة المجلس، في نطاقها وأبعادها على حد السواء. كما أنها تذكرنا بأن الصراع والتوترات ما زالت سائدة في العديد من المناطق في جميع أرجاء العالم، وهي حقيقة تتطلب أن يبدي المجتمع الدولي المزيد من التصميم وأن يوفر المزيد من الموارد للتوصل إلى تسويات مرضية لتلك الصراعات. ويساورنا القلق بشكل خاص حيال حلقة تصاعد أعمال العنف وعملية السلام البعيدة المنال في الشرق الأوسط وعمليات السلام الهشة في بعض البلدان الأفريقية، بينما ما زالت التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل تمثل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود المكثفة التي يبذلها المجلس والأمين العام في مساعيه الحميدة للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للأزمة في دارفور ولتعزيز الاستقرار وبناء السلام في بوروندي والصومال وأفغانستان والعراق. وإضافة إلى ذلك، فإن التطورات المشجعة التي حصلت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية، وخاصة اجتماعات القمة بين الكوريتين والنتائج الإيجابية للمحادثات السداسية بشأن

المسألة النووية، تشكل خطوات كبيرة وهامة وتعد بتوطيد الاستقرار والسلام في شبه الجزرية الكورية وخارجها.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين أن يقوم به المجلس لتعزيز الأهداف الرئيسية المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام في العالم. وفي مواجهة التحديات الناشئة المختلفة، على المجلس أن ينشط نفسه بغية الاضطلاع بمهامه بطريقة أكثر ملائمة وفعالية. وغني عن القول إنه يلزم إصلاح المجلس بطريقة جوهرية وحسنة التوقيت.

وإذ انتقلنا إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، يود وفدي أن يؤكد مجددا أن ذلك الإصلاح أمر بالغ الأهمية لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وجعل المجلس أكثر تمثيلا وأساليب عمله أكثر ديمقراطية وفعالية وشفافية، وخاصة في ما يتعلق باتخاذ السلام، أمر حيوي لتكيف الأمم المتحدة مع وقائع العالم في الوقت الحالي. ومجلس الأمن العصري ينبغي توسيعه في كلتي فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، حيث سيتعين أن يكون للبلدان النامية بشكل خاص المزيد من الممثلين الذين يعربون عن آرائها وشواغلها في صون السلام والأمن الدوليين.

ومن الناحية الأخرى، ينبغي تقييد استخدام الفيتو وتحسين أساليب عمل المجلس بشكل جوهري بغية زيادة إمكانية جميع الدول الأعضاء للمشاركة في أعمال المجلس وزيادة شفافيته. وفي انتظار اتخاذ أي قرارات بشأن إصلاح عضوية المجلس، ينبغي للمجلس أن يزيد تحسين إجراءات عمله بالذات وتوسيع نطاق تفاعله مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة. وينبغي استمرار التوسع في عقد الجلسات العلنية والإحاطات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية من أجل توفير مصدر حسن التوقيت وأكبر حجما للمعلومات بشأن أنشطة المجلس لجميع الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن في إجراء مشاورات مكثفة على مدى السنة الماضية أفرزت في رأينا أفكارا ومقترحات ملموسة لتحريك عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام. وعليه، نحن نرحب بتقريره ونؤيد القرار الداعي إلى مواصلة النظر في هذا الموضوع في الدورة الحالية للجمعية العامة حتى يمكن تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، بما في ذلك من خلال المفاوضات الحكومية الدولية.

ونتفق مع الرأي القائل بأن عملية إصلاح مجلس الأمن قد وصلت الآن إلى مرحلة حاسمة ينبغي فيها لجميع الدول الأعضاء أن تستخدم الزخم المتولد عن الجهود المبذولة مؤخرا للتقدم. ولقد حان الوقت لأن نلتزم بمفاوضات حقيقية. ووفد بلادي مستعد للمشاركة في مناقشات ومشاورات مع أعضاء آخرين بشكل مفتوح وشامل وبناء بشأن القضايا المطروحة على بساط البحث. ونحن مقتنعون بأن عملية الإصلاح ستحرز تقدما أكبر بكثير في ظل قيادتكم الممتازة وتوجيهكم الحكيم، سيدي الرئيس، وبأننا سنتوصل إلى نتائج مثمرة تحظى بتأييد أكبر غالبية من أعضاء الأمم المتحدة.

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في المستهل أن أهنئكم على طريقة تسييركم لهذه المناقشة العامة، وأود أن أشكر السفير مارتي ناتاليغاوا الممثل الدائم لإندونيسيا ورئيس مجلس الأمن للشهر الحالي على استعراضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن والوارد في الوثيقة (A/62/2) تنفيذا للمادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

كما نرحب بالمناقشة المشتركة للبندين ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال المتعلقين بتقرير مجلس الأمن، ومسألة

التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المرتبطة به. فهذان البندان مترابطان، كما أنهما يحظيان باهتمام بالغ من جانب الدول الأعضاء.

إن التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن يحتوي على استعراض شامل لأنشطته وعدد جلساته والقضايا التي ناقشها خلال الدورة الماضية، لكننا نؤمن بأن التقرير سيكون ذا فائدة أكبر لو تضمن تقييما أكثر تحليلا لأنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وسيكون ذا مرجعية وفائدة أعم للدول الأعضاء. ولكي يتسنى للدول الأعضاء دراسته بتأن وعناية، ففي اعتقادنا أنه ينبغي الحرص على إصداره قبل فترة كافية تتيح المجال لتفحصه بتمعن ودقة. فهذا البند هام للغاية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة، وتحتاج الدول الأعضاء إلى فترة كافية لدراسته بشكل معمق من منطلق الحرص على مناقشة تقرير المجلس الذي ينبع من الرغبة في الحصول على صورة حقيقية وشفافة لما يقوم به المجلس من مناقشات تهم المجتمع الدولي بأسره.

يجب على مجلس الأمن مراعاة أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة المتعلقة باختصاصات أجهزة الأمم المتحدة. فالمادة ٢٤ من الميثاق حددت تبعات حفظ السلم والأمن الدولي لمجلس الأمن و لم تخول المجلس تناول قضايا تقع ضمن اختصاصات وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهذا التداخل في اختصاصات الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة يشكل تعديا واضحا على صلاحياتها، وقد يسبب ارتباكا واضحا في تطبيق الميثاق، مما يقودنا إلى التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، الأمر الذي لا غنى عنه لتعزيز القدرة على التصدي لمختلف التحديات التي تواجهنا جميعا.

ولعلنا لا نحيد عن الحقيقة إذا قلنا إن تشجيع رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الاجتماع بصورة دورية لمناقشة جدول أعمال الأجهزة الهامة التي يمثلونها، سيكون ذا جدوى في ما يتصل بالتنسيق فيما بينهم لمنع تداخل اختصاصات ووظائف كل جهاز في عمل غيره من الأجهزة الأخرى.

وغني عن البيان أن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه من القضايا الهامة للدول الأعضاء، وقد أدرجت هذه المسألة لأول مرة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٩، وأدت المناقشة بشأنها إلى اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٦/٤٨ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي تقرر بموجبه إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة، ومنذ عام ١٩٩٤ حاول الفريق التوصل إلى اتفاق حول مختلف المسائل المرتبطة بهذه المسألة، غير أن الجهود المستمرة لم تؤد إلى نتيجة بشأن إصلاح الأمن، مع أن القادة الرؤساء عند اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ جددوا تأكيد إيمانهم بالأمم المتحدة والتزامهم بمبادئ ومقاصد الميثاق والتزموا مجددا بدعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية وزيادة فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته، بما يحفزنا جميعا على النظر في هذه المسألة بروح متجددة وذهن متفتح حتى نتمكن من إحراز تقدم ملموس.

ونؤكد في هذا الصدد أن عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي لها أن تشمل كافة المسائل المرتبطة بها ويجب أن يكون الاتفاق في رأينا على عدد من المبادئ الأساسية التالية:

أولا، توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة انعكاسا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل وعلى نحو يتيح للبلدان النامية

والبلدان الأقل نموا أن تكون ممثلة في مجلس الأمن بشكل مساو مع الدول المتقدمة النمو، وأن يُصحح الخلل الحالي القائم الذي لا يخدم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن يتم تخصيص مقعد دائم للدول العربية تشغله بالتناوب وبالتنسيق في ما بينها وفقا لما يتم العمل به في جامعة الدول العربية.

ثانيا، الحد من استخدام حق النقض (الفيتو) وتقييده، وأن يقتصر استخدامه بشكل محدود في إطار الفصل السابع من الميثاق ووضع ضوابط لاستخدامه وإمكانية إبطاله في حالة التصويت الإيجابي لأغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وإمكانية إبطال هذا الحق بتصويت أغلبية الثلثين في الجمعية العامة.

ثالثا، ينبغي عدم فرض الجزاءات إلا بعد استنفاد جميع السبل لتسوية النزاعات بالطرق السلمية التي نص عليها الفصلان السادس والثامن من الميثاق، وينبغي استخدام الفصل السابع من الميثاق كتدبير يستخدم في آخر المطاف بعد استنفاد جميع الإجراءات السلمية، وبعد دراسة الآثار القصيرة والطويلة الأجل لهذه الجزاءات التي ينبغي ألاّ تستخدم كعقاب للسكان المدنيين أو الانتقام منهم، ويجب تحديد أهداف هذه الجزاءات ووضع جدول زمني محدد لها.

رابعا، ضرورة إجراء إصلاحات حقيقية على أساليب عمل المجلس وأنشطته وإجراءاته ومراعاة الشفافية والانفتاح في أعماله، وتحقيق مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن وخاصة الدول المعنية مباشرة بالقضايا المطروحة قيد النظر التي تؤثر عليها وفقا للمادة ٣١ من الميثاق. وينبغي الحد من عدد المشاورات المغلقة وغير الرسمية وإجراء مناقشات مفتوحة وشمولية لزيادة مبدأ الشفافية في العمل وعدم تقييد مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناقشات المفتوحة، وعقد إحاطات إعلامية شاملة من المجلس للدول غير الأعضاء كوسيلة لإعلام جميع الوفود بأنشطة مجلس الأمن.

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد حدد عمل مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وأناط به مسؤولية العمل نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لذا فمن الأهمية أن يعبر جدول أعمال المجلس عن احتياجات ومصالح جميع الدول الأعضاء بصورة موضوعية وغير انتقائية، وأن يؤدي توسيع مجلس الأمن لكي يكون أكثر تمثيلا، بحيث يضمن تعزيز تمثيل البلدان النامية والدول الصغيرة وأن يكون ديمقراطيا في عملية صنع القرارات. وقد حان الوقت ليكون للمجلس نظام داخلي رسمي، فالنظام الداخلي الحالي ما زال مؤقتا بالرغم من مرور ما يزيد على أكثر من خمسين عاما عليه، وأدى في كثير من الأحيان إلى عرقلة أعمال المجلس وعدم تناسب الإجراءات التي يتخذها والوضع الراهن المليء بالتحديات والأزمات التي ينظر فيها المجلس، وهذا قصور واضح يجب عدم إغفاله ووضعه على قائمة الأولويات.

ونأمل في الختام التوصل إلى صيغة توافقية لتقريب وجهات النظر وإيجاد أرضية مشتركة قابلة للتطبيق تضمن إجراء إصلاح جوهري لمجلس الأمن يكون ممثلا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صغيرها وكبيرها، وأن يشعر الجميع بأن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عنهم وفقا لما جاء في الميثاق يراعي مصالحهم ويحفظ حقوقهم ويحميهم في حالة الكوارث والأزمات والحروب وينصفهم ويضمن استقلالهم.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مجلس الأمن على تقريره السنوي (A/62/2) وتقديمه إلى الجمعية العامة. وعلى غرار وفود أخرى كثيرة، أعربت سويسرا في العام الماضي عن أسفها لعدم اتسام التقرير بطابع تحليلي كاف، مما حدَّ من قيمته المضافة للدول الأعضاء

ككل. ونلاحظ هذا العام أن التقرير، كالعادة، يتضمن لمحة عامة شاملة لاجتماعات المجلس وأنشطته وقراراته.

ونسجّل أيضا بعض التحسّن. فإن المعلومات ترد في سياق يتحلى بمزيد من التحليل. غير أننا ما زلنا نرى أن بالإمكان أن تعكس هذه الوثيقة بصورة أفضل التحديات التي تواجه المجلس، فضلا عن التقديرات والتحليلات التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن قرارات المجلس المتصلة بالعقوبات أو حفظ السلام تلقي بعبء متعاظم باستمرار على كاهل الدول الأعضاء. ومن الواضح أن ذلك يقتضي مزيدا من المساءلة. ولن تستمر البرلمانات الوطنية في دفع الأموال المترتبة على قرارات مجلس الأمن إلا إذا بات المجلس أقدر على توضيح أعماله.

ونحن ندرك بداهة الصعوبات التي ينطوي عليها إصدار تقرير، يتجاوز مجرد تعداد أنشطة المجلس واجتماعاته. وعلى ذلك، نشجّع المجلس على الاستمرار في سعيه الجاد إلى إنتاج تقرير يلبّي احتياجات الدول الأعضاء. وينطبق هذا أيضا على الهيئات الفرعية للمجلس، التي لا ينعكس في التقرير إلا النذر اليسير من أعمالها.

ولا يزال إصلاح الأمم المتحدة، وبالتالي، إصلاح مجلس الأمن بالغ الأهمية إلى حد بعيد. إن المبادرات التي اتخذتها رئيسة الجمعية العامة السابقة وتقارير مجموعتي الميسِّرين التي تلت، إنما هي تعبير عن ضرورة التقدم في مجال إصلاح مجلس الأمين.

وسويسرا مقتنعة بأن على الدول الأعضاء أن تستفيد من الزخم الناتج عن المفاوضات غير الرسمية في فريق العمل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ونعتبر أن التقريرين اللذين قدمهما الميسران يشكلان أساسا قيّما للمناقشة.

ولقد حان الوقت لكي نعطي زخما جديدا لمسألة توسيع مجلس الأمن. والمناقشة التي أجراها في ١٩ تموز/يوليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثبتت أن أيّا من النماذج المقدمة حتى الآن لن يحظى بالدعم المطلوب لإصلاح مجلس الأمن. ويمكن لنهج وسطي حسبما أعلنه الميسرون أن يسوّي بين مختلف المواقف حيال التوسيع، شريطة أن تظهر الدول الأعضاء المرونة التي يدعو إليها العديدون منا.

وترحب سويسرا بالدعو الواردة في آخر تقرير للفريق العامل المفتوح باب العضوية والقاضية ببدء مفاوضات حكومية دولية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وبغية أن يحدث ذلك، نعتقد أن تقرير الميسِّرين ينبغي تحويله إلى وثيقة تصلح لأن تكون أساسا للمفاوضات. ويمكن القيام بذلك عن طريق تفويض ميسِّر أو أكثر في نيويورك، أو تعيين مبعوث خاص يجري استشارات على أعلى مستوى في العواصم الوطنية، حسبما اقترح وزير خارجية بلجيكا في المناقشة العامة لهذه السنة.

وأيّا كان الخيار الذي ترونه مناسبا، سيدي، فإننا نشجعكم على البدء بعملية تسفر عن تقديم وثيقة للتفاوض.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الأمن ورقة خاصة تتعلق بطرائق عمل المجلس، وتتضمن ذكرا يثير الإعجاب للجهود المبذولة منذ عام ١٩٩٣ لإصلاح طرائق عمل المجلس. وهذا دليل على الأهمية التي ما زالت الدول الأعضاء توليها للمسألة. وتنوه سويسرا بإحراز تقدم، لكننا لا نزال مقتنعين بأنه يمكن إحراز المزيد بل وينبغي إحراز المزيد من التقدم. ونؤمن بأن زيادة تحسين أساليب عمل المجلس لن تجعله أكثر شفافية وتزيد من مشاركة الدول الأعضاء في عمل المجلس فحسب، بل ستكون أيضا لصالح المجلس نفسه وذلك بإضفاء المزيد من المشروعية على قراراته.

إن الاقتراحات العملية التي تقدمت بها مجموعة الدول الخمس الصغيرة، الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين بشأن هذا الموضوع تعرفها الجمعية العامة حق المعرفة. ولذلك، سأذكّر بواحدة - استحداث إجراءات منصفة وواضحة في نظم الجزاءات الحالية، خاصة فيما يتعلق بالإدراج في القائمة والحذف منها. وفي هذا السياق، نعتبر التوصيات التي قدمها في آخر عام ٢٠٠٦ الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المسائل العامة للجزاءات، توفر أساسا ممتازا لتعزيز نظم الجزاءات القائمة. ولذلك ترحب سويسرا بالجهود الجديدة التي يبذلها الفريق العامل لضمان متابعة هذا العمل الهام.

وندرك تماما أن عمل مجلس الأمن قد زاد بصورة كبيرة خلال الـ ١٥ سنة الماضية. ولذا ينبغي أن تواكب عملية تحسين أساليب عمله الجهود المبذولة لتعزيز كفاءته. ونعتقد كذلك أنه ينبغي أن تتوفر لشعبة شؤون مجلس الأمن الموارد الكافية كي تقدم للمجلس وهيئاته الفرعية المساعدة التي تتوخاها.

إن التقدم في تحسين أساليب العمل لن يلغي الحاجة إلى توسيع العضوية في مجلس الأمن. ولا بد للدول الأعضاء أن تعالج الحاجة التي تواجه المجلس لأن يعكس على نحو أفضل الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم والحاجة إلى تعزيز تمثيل البلدان النامية. وبعبارة أخرى، الوضع المثالي هو أن تسير عمليتا التوسيع وتحسين أساليب العمل جنبا إلى جنب، مما يعني أن الصعوبات التي يسببها التوسيع لا ينبغي أن تعرقل تحسين أساليب العمل الذي يود عدد كبير من الدول الأعضاء أن يراه.

إن إصلاح أساليب العمل عملية دينامية مستمرة وسوف تصبح أكثر إلحاحا وأكثر أهمية إذا لم نتمكن من إحراز تقدم في مسألة توسيع عضوية المجلس.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن مسألة ملحة في جدول أعمال إصلاحات الأمم المتحدة. وسويسرا مقتنعة بأنها ليست مهمة مستحيلة، غير أن إعلانات النوايا لم تعد كافية. بل ينبغي للدول الأعضاء أن تدع الأفعال تتبع الأقوال. والمطلوب أن تتحلى جميع الأطراف بالمزيد من المرونة إذا أردنا التغلب على الجمود الراهن. ويمكن للعمل على إجراء مفاوضات حكومية دولية أن يمهد الطريق للمضي قدما. وما فتئت سويسرا ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن وسوف تسهم بصورة بناءة في هذه العملية.

السيد الجابري (المملكة العربية السعودية): حيث أنني أتناول الكلمة لأول مرة باسم وفد المملكة العربية السعودية، فإنه يسعدني أن أتقدم لكم مجددا بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإني على ثقة بنجاحكم في إدارة أعمال هذه الدورة.

وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم سمو الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة أثناء توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الماضية الحادية والستين، والتي قامت بإدارتها بكل نجاح واقتدار، وخاصة في جهودها المتميزة في مناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، الذي يعد موضوعا هاما وحيويا. ويهم المجتمع الدولي أن يواكب مجلس الأمن التغيرات الحاصلة في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز دوره في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، في ظل الظروف والمتغيرات والتحديات والتهديدات التي يمر بها العالم. وأتوجه بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، على ما بذله ويبذله من جهد من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن لتحقيق صون السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد المملكة العربية السعودية مبدأ توسيع مجلس الأمن وفق تمثيل جغرافي ديمقراطي عادل، بفئتيه الدائمة العضوية وغير الدائمة. وترى أن الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة يقع على عاتقها مسؤولية مهنية وأخلاقية أمام المجتمع الدولي من خلال توظيف الإرادة السياسية الصادقة لتنفيذ نتائج القمة العالمية التي وافق عليها رؤساء الدول والحكومات في تلك القمة التي عقدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ بعيدا عن الانتقائية والمصالح الوطنية الضيقة.

ومع أن هناك تقدما ملموسا قد تم تحقيقه في إصلاح الأمم المتحدة لتواكب التحديات والتهديدات التي تواجه عالمنا اليوم، لكن يبقى موضوع إصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع عضويته بفئتيها لم يحرز أي تقدم يذكر، سوى تعيين ميسرين، وعقد الاجتماعات وإجراء المشاورات غير الرسمية، وإصدار التقارير دون وجود نتائج ملموسة تعكس الرغبة الحقيقية في إصلاح هذا الجهاز الرئيسي الهام، الذي يمثل القلب النابض لهذه المنظمة لدوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد ضرورة مواصلة تكثيف الجهود الممكنة، من أجل إجراء إصلاحات شاملة لهيكلة هذا المجلس، وجعله أكثر تمثيلا، وكفاءة، وشفافية وعدلا يعزز فعاليته ومشروعيته، في قراراته الرامية إلى صنع الأمن والسلام العالميين، لتعزيز دوره في مواجهة الأزمات قبل وقوعها، وليس مجرد التعاطي معها بعد حدوثها، لكي يضمن حماية البشرية من التهديدات الراهنة التي تواجه شعوبنا. كما تعرب المملكة العربية السعودية، في الوقت نفسه، عن أملها في أن يستخدم حق النقض للدفاع عن الضعيف ونصرته، وليس لمكافأة الظالم وجعله يستمر في غيه وطغيانه، أي ما هو حاصل فعلا بسبب الاستخدام غير المبرر لحق النقض، الأمر الذي يستدعي اهتمامنا جميعا، والمتمثل في عدم حل مشكلة الشرق الأوسط المزمنة، التي مضى عليها أكثر من ستين عاما، مع صدور قرارات عديدة من مجلس الأمن والجمعية العامة، وتعطيل أكثرها بسبب الاستخدام غير المبرر لحق النقض، بحيث يعطل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي الختام، فإن المملكة العربية السعودية شاركت في جميع المشاورات بمختلف مستوياتها في إطار الأمم المتحدة وخارجها، وعبرت عن آرائها، واستمعت إلى مداخلات الدول الأعضاء، وهي إسهامات جيدة وبناءة، ولكنها تبقى في إطارها النظري ما لم تترجم على أرض الواقع. وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها أن للدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبالأخص الدول الدائمة العضوية، دورا مهما بالنظر في هذا الموضوع بنوع من العقلانية، حيث لا يخفى عليها التغيرات التي حصلت على مستوى العالم منذ إنشاء المنظمة الدولية، الأمر الذي يتطلب منا جميعا إحداث إصلاحات جوهرية في مجلس الأمن وفق صيغة جيوسياسية.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نشكر السفير مارتي م. ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على تقديم تقرير مجلس الأمن (A/62/2) إلى الجمعية العامة، وهو يغطي الفترة من ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٧. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأبرز العمل الممتاز الذي تقوم به إندونيسيا بصفتها عضوا في المجلس.

لقد تم إصدار تقرير مجلس الأمن بوصفه وثيقة رسمية قبل مجرد بضعة أيام. وكون تقديمه جاء متأخرا إلى هذا الحد، حال دون قدرة الجمعية العامة على النظر فيه بعمق. ونأمل ألا يتكرر هذا الوضع في المستقبل. إن هذا بند هام جدا في جدول أعمال الجمعية، ونحن جميعا، بصفتنا دولا أعضاء، نحتاج إلى فترة معقولة من الوقت، نستعد فيها للمشاركة في هذه المناقشة.

ونموذج التقرير ونهجه هذه السنة مشابهان جدا لمثيليهما في السنوات الماضية. ومن الواضح أنه ينبغي القيام بالكثير من العمل المتعلق بمحتوياته.

والمجلس في أدائه لواجباته، يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، تؤكد كوبا ضرورة أن تكون مسؤولية المجلس خاضعة للمساءلة أمام الجمعية العامة، وفقا للميثاق.

إن كوبا تطلب إلى مجلس الأمن مجددا أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا أكثر شمولا وتحليلا. وينبغي للتقرير أن يقيّم عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي لم يستطع فيها المجلس أن يتصرف بما ينسجم مع الآراء التي أعرب عنها أعضاؤه أثناء النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله.

وإننا أيضا نكرر تأكيد مناشدتنا لمجلس الأمن بأن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية للنظر فيها، عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، يجب على رؤساء مجلس الأمن أن يضمنوا أن تكون تقييماتهم الشهرية شاملة وتحليلية، وأن تصدر في الوقت المناسب بانتظام.

وإدراكاً من كوبا للحاجة إلى حفظ التوازن بين أعمال وصلاحيات الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، فإنها تعارض الميل إلى محاولة مساواة إصلاح المنظمة بمنح صلاحيات أوسع لمجلس الأمن. ونؤكد مجددا الحاجة إلى الاحترام الكامل لمهام وصلاحيات الأجهزة الرئيسية، ولا سيما الجمعية العامة، وإلى حفظ التوازن بينها، عملا بالميثاق، فضلا عن حاجة الدول الأعضاء إلى وضع حد لأية محاولة لنقل بنود مدرجة في جدول أعمال الجمعية إلى جدول أعمال المجلس.

ويجب أن يتقيد مجلس الأمن تقيدا صارما بأحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة، بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي، وصانع السياسات والتمثيلي في الأمم المتحدة.

وإننا نلفت الانتباه إلى خطورة تدخل مجلس الأمن في مسائل تندرج بوضوح ضمن مهام وصلاحيات أجهزة رئيسية أخرى في الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. والتعاون والتنسيق الوثيقان بين جميع الأجهزة الرئيسية أمر أساسي، إذا أُريد للأمم المتحدة أن تكون قادرة على أن تبقى ذات أهمية، وتواجه المخاطر والتحديات القائمة، والجديدة والمستقبلية.

وما تنفك كوبا قلقة بشكل خاص حيال استحداث مجلس الأمن معايير وتعريفات تتجاوز مجالات اختصاصه. ونحن نكرر التأكيد أن الجمعية العامة تتولى المسؤولية الرئيسية عن التطوير المرحلي للقانون الدولي وتدوينه، في إطار المادة ١٣ من الميثاق. كما نؤكد أن قرار مجلس الأمن ببدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أية دولة عضو أو أية مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، يتناقض مع المادة ٢٤ من الميثاق.

وفي ذلك السياق، تحث كوبا رؤساء الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على عقد مناقشات منتظمة، والتنسيق فيما بينهم بشأن جداول الأعمال وبرامج العمل لتلك الأجهزة الرئيسية. فذلك سيكفل زيادة الاتساق والتكامل بينها، بحيث يعزز كل جهاز منها الآخر ويحترم ولايته.

ونحث مجلس الأمن على أن يأخذ في الحسبان، بشكل كامل، توصيات الجمعية العامة في مجال السلام والأمن، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق. وإننا نعارض أية محاولة لنقل بنود من جدول أعمال الجمعية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جدول أعمال مجلس

الأمن، كما نعارض تطاول المجلس على مهام الجمعية وصلاحياتها.

ولا بد لنا من إحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن، باعتباره جزءا لا يتجزأ من العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة. فمن غير المقبول الإبقاء على الوضع القائم. وكوبا تؤيد قرار الجمعية العامة مواصلة نظرها في مسألة إصلاح المجلس في دورتها الثانية والستين، لكي تحقق نتائج محددة من خلال مفاوضات حكومية دولية.

وينبغي لتوسيع عضوية المجلس أن يعالج نقص تمثيل البلدان النامية فيه. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يقتصر إصلاح المجلس على مسألة العضوية؛ بل يجب أن يعالج أيضا مسائل موضوعية متعلقة بجدول أعمال المجلس، وأساليب عمله وعملية اتخاذ قراراته.

والشفافية، والانفتاح والتماسك مبادئ أساسية يجب على المجلس مراعاتها في جميع أنشطته، ونُهجه وإجراءاته. ومن المؤسف أن المجلس لم يستطع أن يطبّق تلك المبادئ في مناسبات عديدة. وهذه الحالات تشمل، بين سواها، عزوفه عن عقد مناقشات مفتوحة بشأن عدد من المسائل الهامة جدا، وتقييده المشاركة في بعض المناقشات المفتوحة.

ويجب على المجلس أن يمتثل لأحكام المادة ٣١ من الميثاق، التي تسمح لأي بلد غير عضو فيه بأن يشارك في مناقشات بشأن مسائل تضر بذلك البلد. والجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية يجب أن تبقى في حدها الأدنى، وينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة.

وموقف كوبا هو أن عملية إصلاح مجلس الأمن، التي ينبغي تنفيذها بصورة شاملة، وشفافة ومتوازنة، ينبغي أن تشمل الأهداف التالية. يجب أن نضمن أن جدول عمل المجلس يعكس احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو معا، بصورة موضوعية، ومنطقية، وغير انتقائية ولا تعسفية. ويجب أن نضمن أيضا أن يسهم توسيع المجلس في جعله جهازا أكثر ديمقراطية، وتمثيلا، ومسؤولية وفعالية. كما يجب أن نضمن أن أحكام نظامه الداخلي، الذي بقي مؤقتا طوال ٥٠ سنة، ستضفى عليها الصفة الرسمية لتعزيز شفافيتها. ويجب أن نضفي طابع الديمقراطية على عملية صنع القرار في المجلس، بما في ذلك بالحد من استخدام حق النقض (الفيتو) بهدف إلغائه في النهاية. وفي ذلك السياق، إن مفهوم ضبط النفس غير كاف، ولا يمكن اعتباره خيارا.

وتشدد كوبا على ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية. يجب أن نزيد عدد الجلسات العلنية للمجلس، ونضمن أنها توفر فرصاً حقيقية تأخذ في الحسبان أفكار ومساهمات أكبر عدد ممكن من أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما الدول غير الأعضاء في المجلس، التي ينظر المجلس في شؤونها.

وينبغي للمجلس أن يسمح بإحاطات إعلامية يقدمها مبعوثو أو ممثلو الأمين العام والأمانة العامة في جلسات علنية، إلا في ظروف استثنائية، وأن يوثّق علاقته أكثر بالأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك من خلال تفاعل دائم، ومنتظم وفي الوقت المناسب. كما ينبغي له ضمان أن تعمل أجهزته الفرعية بطريقة من شأنها أن توفر المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب، حول أنشطتها، لأعضاء الأمم المتحدة عموما.

أود أن أختم بياني بتوجيه أفضل التمنيات بالنجاح إلى الدول الأعضاء الجدد الوافدة إلى مجلس الأمن، وهي: كوستاريكا، وكرواتيا، وبوركينا فاسو، والجماهيرية العربية الليبية وفييت نام. ويمكنها أن تعوّل دائما على رغبة كوبا في المشاركة بصورة بنّاءة في المشاورات والمفاوضات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، باعتباره منتدى فعالا لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد المراد (الكويت): أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، الممثل الدائم لإندونيسيا، سعادة السفير مارتي ناتاليغاوا، على عرضه تقرير المجلس (A/62/2) المقدم إلى الجمعية العامة، الذي أكد فيه أن السنة الماضية جاءت مجددا ضمن التوجه الملحوظ نحو الزيادة المتواصلة في حجم ونطاق أنشطة المجلس، وفي هذا الصدد، نؤيد ما جاء في بيان ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونبارك للدول الأعضاء الجدد غير الدائمة في المجلس، الجماهيرية العربية الليبية، وبوركينا فاسو، وفييت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا، التي تم انتخابها للعامين القادمين.

إن البند الذي تناقشه الجمعية العامة حاليا يعتبر، بدون شك، من أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها، وإن المناقشات المكثفة التي شهدها موضوع توسعة المجلس في العام الماضي دليل على ذلك.

كما أن تأييد رؤساء الدول والحكومات للإصلاح المبكر لمجلس الأمن، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بوصفه عنصرا أساسيا في الجهد الشامل المبذول لإصلاح الأمم المتحدة، لجعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته وتنفيذ قراراته، لدليل آخر على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في المنظمة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وإصلاح أساليب عمله.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل، خلال السنوات الماضية، الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن، وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله، إلا أنه، على الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، وبعد مضي أكثر من أربعة عشر عاما، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير الذي ينبغي إجراؤه.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل حدوث تقدم في مناقشات الفريق، خاصة في ما يتعلق بأساليب عمل المجلس، حيث أصبح هناك توافق شبه تام على كثير من الإجراءات والاقتراحات المطلوب إدخالها، بل أن هناك إجراءات وأساليب عمل بادر المجلس ذاته إلى تطبيقها.

ولا يسعنا إلا أن نشيد بهذا التحسن الذي طرأ على أساليب وإجراءات عمل المجلس، التي تم العمل بها، والتقدير للأعضاء الذين يحرصون على إطلاع باقي الدول، بشكل دوري، على مجريات الأمور في مجلس الأمن، تطبيقا لمبدأ الشفافية. كما نشيد بمبادرة رئيسة الجمعية العامة للدورة الحادية والستين، الشيخة هيا راشد آل خليفة، في آب/أغسطس الماضي، على تحفيزها مناقشة نشيطة بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، أجراها الفريق العامل.

إن موقف دولة الكويت من مسألة إصلاح مجلس الأمن ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية:

أولا، تدعم الكويت بشدة تفعيل وإصلاح جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، حتى يتمكن من أداء المهمة الرئيسية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن أي تغيير في تركيبة عضوية المجلس، يجب ألا يؤثر على كفاءته وفعاليته في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات والمخاطر الدولية، ويجب أن يساهم هذا التغيير في إضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية على قرارات مجلس الأمن.

ثالثا، في ما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل المجلس، وتطوير علاقته بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد جميع الاقتراحات الهادفة، التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس، وسهولة تدفق

المعلومات، ووصولها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإليها. كما ندعم الاحترام الكامل لوظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى، خاصة الجمعية العامة، وتحديد دور المجلس في بحث المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

رابعا، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن، لتحسين أساليب عمله، دون انتظار حصول اتفاق في المسائل الأخرى، مثل حجم وتكوين المجلس، وعملية صنع القرار، خاصة أن تقنين تلك الإجراءات لن يؤدي، بالضرورة، إلى أي تعديل في الميثاق. كما نرى أن الوقت قد حان لكي يقوم المجلس باعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة.

خامسا، تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لما في ذلك من إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها، في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله.

سادسا، فيما يختص بحق النقض، نلاحظ أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق، منها حصر استخدامه في المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

سابعا، في حالة الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، فإن توزيع هذه المقاعد على المجموعات الإقليمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.

وأخيرا، نأمل بأن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف، وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه التي نص عليها الميثاق دون أية معوقات.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أؤيد البيان الذي سيلقيه سفير أنغولا باسم المجموعة الأفريقية، وأن أعرب عن تقديري العميق للشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، على جهودها المتضافرة للدفع قُدما بمسألة التمثيل العادل والإصلاح في مجلس الأمن، ولا سيما أن تلك المسألة الهامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

كما أود أن أحيي الميسّرين الخمسة وسفيرَي شيلي وليختنشتاين، على جهودهم المكثفة وتقاريرهم القيّمة، التي تُوّجت باعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي يشمل مشروع قراره المعتَمد بتوافق الآراء. ويعرب وفد مصر عن تطلعه لبذل المزيد من الجهود من جانبكم، سيدي، لتوجيه الفريق العامل المفتوح العضوية نحو تحقيق ما نتوق إليه جميعا من استئناف ناجح للمداولات خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

فمما لاشك فيه أن الدورة الحادية والستين قد أوجدت زخما متزايدا في التعامل مع موضوع إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، على نحو أدى لزيادة توقعات العديدين بإمكانية التوصل إلى اتفاق يحظى بأقصى قدر ممكن من دعم الدول الأعضاء. غير أن الطابع الإيجابي لمناقشتنا لهذا الموضوع، وبصفة جزئية في ضوء تقريري الميسرين وما تضمناه من بدائل، تزامن مع محاولات بعض الأطراف خلال الدورة الماضية دفع القارة الأفريقية إلى تغيير موقفها الواضح الوارد في توافق إزولويني، الذي أكدته مؤتمرات القمة الأفريقية اللاحقة بدءا من مؤتمر قمة سرت، بدلا من التماس التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية قيد النظر.

وبعد صدور تقريري الميسرين والسفيرين وما تلاهما من إجراء مناقشات مستفيضة بشأنهما، تعالت بعض الأصوات مشددة على ضرورة توجيه رسالة إلى مؤتمر القمة

الأفريقي الذي عقد مؤخرا في أكرا لإقناع القادة الأفارقة بتعديل الموقف الأفريقي والسماح بقدر أكبر من المرونة في التعامل مع بعض جوانب توافق إزولويني، لا سيما في ما يتعلق بحق النقض. غير أن القادة الأفارقة رفضوا هذه المحاولات بشدة، وصمموا على استكمال المسيرة نحو التنفيذ الكامل لتوافق إزولويني بجميع عناصره. وقد شكل التوافق في الآراء وسيظل يشكل المطالب العادلة الكفيلة بتصحيح الظلم التاريخي الذي حاق بأفريقيا بعدم حصولها على حقها المشروع في العضوية الدائمة، وما تلا ذلك من عجز أي من دولها الأعضاء في مجلس الأمن عن ممارسة حق النقض رغم الغالبية العددية للقارة وتشعب المصالح التي تسعى إلى الدفاع عنها في مجلس الأمن.

وفي ضوء فشل محاولات من سعوا إلى تغيير الموقف الأفريقي المشترك في مؤتمر قمة أكرا، ظهرت تحالفات جديدة بين أطراف لا تدافع سوى عن مصالحها الوطنية. ورأت أن مشروع القرار A/61/L.69 وسيلة للتغلب على ما ورد من مطالب في توافق إزولويني، لا سيما إصراره على تمتع الأعضاء الدائمين الجدد بحق النقض باعتبار ذلك أهم مطلب أفريقي من حيث ما يمثله في ما يتعلق بتعزيز قدرة القارة الأفريقية على التأثير في عمل وقرارات مجلس الأمن. ونجحت الدول الأفريقية مرة أخرى في الإبقاء على موقفها دون تغيير وإعادة حق النقض، جنبا إلى جنب مع باقي عناصر توافق إزولويني، إلى محو مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية في المرحلة المقبلة، إلى أن تحصل أفريقيا على حقها على قدم المساواة في تمثيل عادل من شأنه أن يمكنها من التأثير في ديناميات مجلس الأمن.

ويتطلب منا ما حدث لدى مناقشة تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية في الدورة الحادية والستين إجراء تقييم لما تحقق حتى الآن في إطار موضوعي سليم بغية الاتفاق على وسيلة جماعية نحقق من خلالها أهدافنا المشتركة المتمثلة في توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى أوسع اتفاق ممكن يتناسب مع أهمية هذا الموضوع. فالترتيبات الانتقالية التي اقترحها تقرير الميسرين الخمسة والسفيرين أدرجت عددا من البدائل في كل قسم من الأقسام الخمسة للمناقشة، مما يتيح لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة الذاتية في العملية أن يتوخى النموذج الذي يلائم على أفضل وجه أهدافه ويحقق تطلعاته بشأن عملية التوسيع.

غير أن الوقت قد حان لوضع مختلف تلك البدائل على محك الاختبار باستخدام الآليات المتاحة، فضلا عن الأدوات والقدرات الدبلوماسية والسياسية رهن إشارتنا، بما في ذلك المفاوضات الحكومية الدولية، على النحو الذي نص عليه القرار المتخذ في العام الماضي. وبما أننا نحضر هنا كممثلين دائمين لحكوماتنا لا بصفة شخصية، نود أن نشدد على أن المفاوضات الحكومية الدولية، بوصفها أحد الخيارات للمضي قدما في العملية، ليست سوى إقرار من الجمعية العامة بآلية قائمة بالفعل. وبناء عليه، فإن اتفاقنا أو عدم اتفاقنا على أي مسألة من المسائل يجب أن يفهم في إطار هذه المفاوضات الحكومية الدولية التي تتم سواء في الأجهزة الرئيسية أو الفرعية التابعة للأمم المتحدة.

وإذا كان للمفاوضات الحكومية الدولية أن تبدأ بشأن تلك المسألة الهامة، فينبغي أن تستند إلى تصور واضح لا تتقدم به دولة أو مجموعة من الدول إلا حينما يتولد لديها الاقتناع الراسخ بأن الرؤية التي تدافع عنها يمكن أن تحظى بقدر واسع من التأييد يفوق أغلبية الثلثين المطلوبة بموجب الميثاق. وينبغي التفاوض بشأن هذا التصور وتقييم فرص نجاحه من جانب جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. غير أنه ما لم يتوفر لدى دولة أو مجموعة من الدول هذا التصور، الذي نسعى إليه منذ أربعة عشر عاما، فإن مصر ترى أنه ينبغي لرئيس الجمعية أن يقود المزيد من

المشاورات – وأكرر المشاورات وليس المفاوضات – في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية بغية سد الفجوة بين المواقف المتضاربة لأصحاب المصالح كافة. ويمكن إجراء مثل هذه المشاورات للتقليل من عدد البدائل المطروحة في إطار كل قسم من الأقسام الواردة في تقريري الميسرين من أجل إيجاد مناخ إيجابي يمكن أن يؤدي إلى بلورة تصور قد يصلح كأساس لإجراء مفاوضات استنادا إلى اقتراح أو اقتراحات من الدول الأعضاء.

ويختلف هذا النهج اختلافا أساسيا مع مشروع القرار الذي ورد إلى البلدان الأفريقية دون غيرها في أواخر الأسبوع الماضي من إحدى الدول الطامحة – ونعلم جميعا لماذا أرسل إلى البلدان الأفريقية دون غيرها – في محاولة جديدة للتغلب على الموقف الأفريقي الوارد في توافق إزولويني. ويسعى مشروع القرار مرة أخرى، مع الأسف، إلى إنهاء دور الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي يشكل الإطار الديمقراطي الأمثل الذي يضم جميع الدول الأعضاء، واستبداله بدعوة رئيس الجمعية العامة للمبادرة ببدء مفاوضات حكومية دولية على نفس النحو الذي سبق أن رفضته الدول الأعضاء في مشروع القرار A/61/L.69 الذي قدم في الدورة الحادية والستين.

وعلى الرغم من ثقتنا بحكمة ونزاهة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين وقدرته على قيادتنا نحو النجاح، فإن حياد الرئيس وشفافيته وموضوعيته في التعامل مع تلك المسألة الحساسة، فضلا عن عدم تمثيله لأي حكومة، تحتم علينا أن نبقي منصبه السامي بعيدا عن هذه العملية المتعلقة بالمفاوضات الحكومية الدولية وبدلا من ذلك، ينبغي أن نسعى إلى تعزيز قدرته على إجراء المشاورات، وليس المفاوضات، في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية، على نفس نمط القيادة الناجحة لرئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، بل ربما بمزيد من النجاح.

وينبغي ألا تفسر موافقتنا بشأن إدراج المفاوضات الحكومية الدولية كأحد البدائل للنظر في الموضوع في المرحلة القادمة على أنها تشكل بأي حال من الأحوال تخليا عن الموقف الأفريقي كما حدده توافق إزولويني أو قبولنا بالحد من قدرتنا على معالجة المسألة من خلال المفاوضات الحكومية الدولية، التي تختلف عن وسائل وقدرات دبلوماسية أخرى. بل هي تنبع من مجرد رغبتنا في استكشاف جميع السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد خيارات مبتكرة جديدة قد تحظى بالدعم المنشود على نطاق واسع. ولكن لتحقيق ذلك، ينبغي ألا نقتصر في مناقشاتنا على الترتيبات المؤقتة، خاصة وأن تقرير الميسرين نفسه يفتح الطريق أمام كل دولة أو مجموعة من الدول للتمسك بمواقفها الأصلية إذا رأت أن ذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف الدولية. وبناء على ذلك، ستستمر مواقف جميع أصحاب المصلحة، التي وصفها تقرير الميسرين بأنها ''مواقف متطرفة'' في تشكيل مواقفها الرسمية، دون أن تؤثر في الوقت نفسه على قدرتها بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حل وسط يلبي أوسع ما يمكن من التأييد.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مرة أخرى أن مصر لن تتخلى عن المصالح الأفريقية السامية من أجل تحقيق أهداف وطنية ضيقة. إن رؤيتنا للعضوية الدائمة واضحة. فهي تقوم على القناعة بأن عضوا دائما بدون حق النقض هو مجرد عضو غير دائم في مجلس الأمن لمدة طويلة أو إلى الأبد. ونؤمن بأن العضوية الدائمة بدون حق النقض لن تغير التوازن أو هيكل القوة في مجلس الأمن ولن تحقق هدف حماية والدفاع عن المصالح الأفريقية في المجلس. ويقوم منظورنا على حقيقة أن أفريقيا تستحق بصورة مشروعة ما لا يقل عن مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين إضافيين. وفضلا عن ذلك، لا نعتقد أنه ينبغي النظر في مسألة حق النقض ضمن إصلاح أساليب العمل، فالأخير ينبغي أن يركز

على تعزيز الشفافية ومساءلة مجلس الأمن عندما يعالج مصالح الدول الأعضاء.

وبصفتنا دولا أعضاء، علينا أن نسعى جاهدين لنتجاوز مصالحنا الوطنية وأن تكون لدينا رؤية أكثر واقعية فيما يتعلق بمصالحنا الإقليمية والدولية. لقد حان الوقت للتخلي عن التحالفات الضيقة لأولئك الذين يسعون لفرض آراء خاصة لتحقيق مصالحهم الوطنية. علينا أن نختار تحالفات عالمية لتحقيق الهدف الدولي في خلق مجلس أمن أكثر ديمقراطية، مجلس يمثل الدول الأعضاء في المنظمة عموما بصورة أفضل. وبالتالي، نتطلع إلى إجراء المشاورات تحت إشراف رئيس الجمعية العامة، بصفته رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، وإلى أية مفاوضات أو مناقشات أو مشاورات لاحقة يمكن أن تجري بين الدول الأعضاء بشأن أية رؤية موضوعية جديدة تقدمها دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة بهدف تحقيق مصالحنا جميعا. ونتطلع إلى تفاهم جماعي بين مجموعة الأربعة والاتحاد من أجل توافق الآراء والمجموعة الأفريقية وجميع أصحاب المصالح الآخرين – الدول الصغيرة والدول الجزرية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومن الدول التي تمثل ثقافات وحضارات مختلفة. فهي جميعا تمثل عناصر التنوع الذي يمكن أن يعزز الطابع التمثيلي للمجلس – مما يحقق بالتالي الحكم الرشيد على المستوى الدولي جنبا إلى جنب مع الحكم الرشيد على المستوى الوطني.

ومصر على ثقة بأننا سوف نتوصل إلى توسيع العضوية في مجلس الأمن على أسس قوية، تقوم على تعزيز مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، الذي بدوره سيسمح لمجلس الأمن أن يصبح منطلقا للديمقراطية والشفافية والتعامل مع قضايا الدول الأعضاء بالاحترام والكرامة الواجبين.

وإذ نعرب عن خالص تقديرنا للسيد ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسا، على تقديمه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة هذا العام، نلاحظ أن التقرير يتضمن فقط إشارات موجزة إلى القضايا التي ناقشها مجلس الأمن في غضون السنة الماضية. وما فتئت المسائل الأفريقية تتصدر جدول أعمال المجلس. وأشار التقرير باختصار إلى التطورات التي وقعت في البلدان المعنية خلال العام. وفضلا عن ذلك، يستمر التقرير في اتباع المنحى نفسه كما فعل في السنوات الماضية، الأمر الذي انتقدناه عدة مرات. فهو لا يتضمن غير عدد الجلسات ووثائق مجلس الأمن. وهذا النهج يفتقر إلى التمحيص الكافي والتقييم الشامل لمداولات المجلس، ومواقف أعضائه والدوافع وراء قراراته والبيانات الرئاسية والصحفية التي أصدرها المجلس.

وعلاوة على ذلك، يواصل المجلس، رغم استمرار قلقنا المعلن، التدخل في صلاحيات الجمعية العامة، وهذه مسألة لها أثر على التوازن الدقيق بين الهيئات الرئيسية للمنظمة. وأيضا، يشكل إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ووقف الأعمال القتالية بين الأطراف المتحاربة، قلقا بالغا لنا. فقد تمت معالجة هذه المسألة بوضوح في إعلان هافانا الصادر عن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي دعا إلى دور أكبر للجمعية العامة في معالجة هذه المسائل بسبب إخفاق المجلس في معالجتها لعدم توفر الإجماع بين أعضائه الدائمين.

ويؤكد هذا ضرورة الإسراع في عملية إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن والاتفاق بسرعة على توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة. وهذا وحده يمكن أن يختتم عملية إصلاح الأمم المتحدة، لأننا ما زلنا نعتقد أن إصلاح

الأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن مجلس الأمن، كما يعكس التقرير الذي أمام الجمعية العامة، قد شهد زيادة في حجم ومجال المسائل المدرجة في جدول أعماله في الفترة الممتدة بين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتسمح لنا هذه المناقشة بالتوقف قليلا والتفكير بالروح البنّاءة نفسها التي تشارك بها بيرو في عمل هذه الهيئة لأكثر من ٢٢ شهرا.

إن جزءا كبيرا من برنامج العمل الحافل لمجلس الأمن يتكون من الصراعات داخل الدول التي، في معظمها، تقع في الدول المهمشة في مجال التقدم، ولديها مؤسسات ضعيفة ومؤشرات اقتصادية هشة. ولمنع هذه الأنماط من الصراعات من التزايد، ولمنع البلدان من العودة ثانية إلى هذه الحالات، ما زلنا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج الجوانب العسكرية للحالة والمتعلقة بإعادة بناء المؤسسات، التي أولاها الأولوية، وأن يولي كذلك الاهتمام الواجب للعوامل الهيكلية الأخرى مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتدهور البيئي والجريمة عبر الوطنية.

ورغم أن هدفنا ليس دراسة هذه الحالات بالتفصيل، علينا أن نعترف بأن التقدم المحرز في ليبريا أو سيراليون أو هايتي يتطلب اتخاذ إجراءات موضوعية لمعالجة العوامل الهيكلية بحيث يمكن أن تصبح هذه الحالات تجارب ناجحة، كما نرغب جميعا. وبالطبع، ينبغي أن تتمشى هذه الأنشطة في هذا الشأن مع الفهم المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (A/RES/60/1)، وهو أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر.

ولا بد من التذكير أيضا بأننا، ونحن نواجه خطر المزيد من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، نتحمل مسؤولية حماية الشعوب من هذه الويلات. وهذا يتطلب منا – الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن بصورة خاصة، أن نبقى يقظين كي نحمي بصورة فعالة هذه الشعوب عندما لا يكون في مقدور الدولة المطلوب منها الحماية أن تفعل ذلك، أو عندما تعوزها الرغبة في تنفيذ واجباتها. والمحكمة الجنائية الدولية هي بالمثل ضمانة بألا يبقى المسؤولون عن تلك الفظائع دون عقاب. ولهذا نناشد جميع البلدان الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

وفي الوقت نفسه، الصراعات بين الدول التي ما زالت بلا حل، مثل قضية فلسطين أو ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، لا تزال تستحق اهتماما خاصا. واستمرار هذه الحالات وغيرها بلا نهاية هو أمر بالغ الضرر على الأهداف الرئيسية لمجلس الأمن، ولذلك يلزم بذل جهود جديدة لتحقيق السلام في إطار القانون الدولي والوفاء بالتزامات الاحترام المتبادل. ولهذا الغرض، من الضروري أن تتوافر لدى الأطراف الإرادة لحلها.

أما العناصر التي لا تزال تنتظر اتخاذ مجلس الأمن إجراءات أكثر فعالية بشأنها، فتؤكد بيرو مجددا وجهة نظرها بأنه يجب أن توفر الأمم المتحدة القوة الاستراتيجية الاحتياطية التي من شأنها أن تتيح نشر أصحاب الخوذ الزرق بالسرعة اللازمة. وبعض الحالات التي ينظر فيها التقرير الحالي للمجلس، على سبيل المثال، كان يمكن التعامل معها بفعالية أكبر لو كانت القوة الاحتياطية هذه موجودة.

وهناك حاجة ماسة بشكل مماثل إلى تعزيز أنظمة نزع وعدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأنظمة ذات الصلة. وتؤيد بيرو إجراءات مجلس الأمن التي تهدف إلى تفادي الانتشار بين الدول والأطراف غير الحكومية، وتعتقد في الوقت نفسه أنه ينبغي للنظام المتعدد الأطراف أن يضاعف جهوده لهذا الغرض وأن يحرز تقدما بشأن الالتزامات

الجماعية التي تم التعهد بها. ونحن بحاجة إلى إحلال أمن تعاوني لدعم هياكل السلم والأمن وتجنب سباقات التسلح على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

لقد نما الإرهاب ليصبح آفة على نطاق عالمي يتعين إدانتها ومكافحتها دون تنازلات. وأيا كان قناع الإرهاب أو شكله وأيا كان دافعه فهو غير مقبول. وفي هذه المكافحة، وضع النظام المتعدد الأطراف لنفسه ١٣ اتفاقية دولية، بالإضافة إلى اتفاقات إقليمية واستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ مجلس الأمن إجراءات حازمة هو أمر حيوي لمواجهة هذا التهديد. وينبغي أن يكون التزام كل دولة التزاما لا لبس فيه. ويجب أن نتعاون لنضمن أن لدى الدول القدرات التنفيذية، وقبل كل شيء لديها القدرات في مجالي الاستخبارات والشرطة، باعتبارها عناصر رئيسية في هذه المكافحة، ومع الحفاظ في الوقت نفسه على الاحترام التام لحقوق الإنسان.

وبالمثل، توجد عوامل أخرى تتطلب من المجلس اهتماما متواصلا لأنها تؤثر على الصراعات، مثل أعمال الجماعات المسلحة غير النظامية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتهريب الموارد الطبيعية، والاتجار بالمخدرات وغيرها من السبل التي تقوم بها الجريمة المنظمة بإضعاف المؤسسات وتقويض الاستقرار الاجتماعي وتعريض الديمقراطية للخطر وتهديد الأمن.

وفي الوقت نفسه، تعتقد بيرو أنه من الضروري الإقرار على وجه الخصوص بدور البيئة في صون الأمن الدولي. فالمناخ والمياه والغابات عناصر متميزة جدا يجب أن نضع من أجلها استراتيجيات وإجراءات محددة ومتباينة إذا أردنا تجنب تفاقم استنزاف الموارد وإزالة الغابات والتلوث والتغيرات المفاجئة في المناخ والإشعاع، من بين أمور أخرى لها تأثير على معيشة مجموعات سكانية معينة وعلى نوعية الحياة، حاضرا ومستقبلا، في كوكب الأرض برمته.

وبالنسبة لهذه العوامل، ليس من اختصاص مجلس الأمن أن يؤدي دورا معياريا، كما أنه ليس ضمن ولايته التفاوض على التزامات عالمية، واعتمادها في حين يجب اعتمادها في محافل وآليات أخرى. ولكن من الضروري النظر في هذه العوامل كما ينبغي – في بعدها الأمني – في حالات محددة مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وبالمثل، نحن مقتنعون بأن طائفة كبيرة من التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والترابط في ما بينها يستلزمان المساعدة من وكالات أخرى متعددة الأطراف ومنظمات إقليمية ويستلزمان المشاركة النشطة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، كل في إطار مسؤولياته، من أجل التصدي لهذه التهديدات. وسيجعل هذا النهج عمل مجلس الأمن فعالا بشكل أكثر اتساقا وسيضع أعماله في إطار التعاون مع النظام المتعدد الأطراف في حالات الصراع المحتملة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أطرح نقطة، وهي أن بيرو راضية تماما عن تنسيق أعمال المجلس بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ورغم أن جزءا من هذا العمل، مثل اتخاذ القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧) مؤخرا، سيعبر عنه تقرير العام المقبل، أود أن أكرر تأكيد تقديرنا لوفد هايتي، وفريق الأصدقاء، والدول التي تؤلف آلية ٢ × ٩ من البلدان المساهمة بقوات وبقية أعضاء مجلس الأمن، الذين أمكن معهم التوصل إلى اتفاق على مواصلة دعم عملية استعادة الأمن وإعادة بناء مؤسسات هذا البلد الشقيق في منطقة البحر الكاريبي.

وباعتبار بيرو عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فإنها تضطلع بمسؤوليتها وتمتثل للنهج الموجهة لسياستها الخارجية.

وانطلاقا من واقع بيرو الاقتصادي والاجتماعي وتواصلها الإقليمي والتزامها الشديد بتعددية الأطراف، فإنها ستواصل من هذه الجمعية وهيئات أخرى المساعدة بشكل بنّاء على إحلال السلم والأمن الدوليين، واحترام القانون الدولي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات في العالم.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي، أولا وقبل كل شيء، على إجراء هذه المناقشة بشأن البندين ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال. من الواضح أن دور مجلس الأمن في دعم السلم والأمن الدوليين هو دور رئيسي. ونحن نرحب بتقرير المجلس (A/62/2) ونشكر الرئاسة الإندونيسية للمجلس على عرضه. لقد كان بلدنا عضوا في المجلس لجزء من الفترة المشمولة بالتقرير، وكنا شهودا ومشاركين فاعلين في جهود مجلس الأمن لتنفيذ ولايته بموجب الميثاق.

إننا نتابع بقلق أخطر الحوادث التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، ونود بصفة خاصة أن نسترعي الانتباه إلى الوضع في دارفور وفي الصومال وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يحرز المؤتمر المقبل في أنابوليس تقدما حقيقيا بغية التوصل إلى حل عادل ومشروع للصراع في الشرق الأوسط في إطار القانون الدولي، وكما حددته مختلف قرارات مجلس الأمن. ونحن ندرك خطورة الأوضاع التي تضع قيودا على الحريات وتنتهك حقوق الإنسان في العديد من البلدان.

وفي ما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، نعتقد أنه يجب علينا دائما أن نبقي على هذه القضية باعتبارها أولوية في جدول أعمالنا. كل يوم يمر دون إصلاح يجعل ذلك الجهاز جهازا غير شرعي أكثر وجهازا عفا عليه الزمن أكثر – غير شرعي لأنه يخفق في تمثيل ١٩٢ عضوا، وعفا عليه الزمن لأنه يعبر عن واقع تاريخي يعود إلى ٦٠ عاما مضت.

لقد نظرنا في مقترحات ميسّري الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعنى بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/61/47). والسبل والوسائل المقترحة هي في رأينا الوحيدة التي تقدم ما هو معقول وما يمكن أن يحرز تقدما وأن يؤدي إلى الخروج من المأزق القائم منذ عدة سنوات. وهي تتضمن صيغا لتوسيع العضوية في المدى المتوسط، والتي لن تريح الجميع في الوقت الحالي، ولكنها توفر مخرجا محتملا وتهيئ حقل تجارب وتُخرِجنا من الجمود ومن الوضع الراهن.

ومن شأن الأخذ بنهج وسيط لمدة قد تصل إلى ١٠ سنوات أو ١٥ أو ٢٠ سنة أن يتيح زيادة عدد الأعضاء ومشاركة جميع فئات البلدان، وأن يكفل بصفة خاصة فعالية مشاركة الدول الصغيرة في أعمال مجلس الأمن. وأود أن أشير إلى أهمية كل من التناوب وزيادة العامل الإقليمي، سواء من حيث طرق الانتخاب، بما في ذلك المساءلة المتعلقة بإعادة الانتخاب، أو في المناصب المتعلقة بالتنسيق. ويجب أن نحدث تقدما على الصعيد الإقليمي، بزيادة الثقة والتعاون ودون أن تفرقنا الهيمنة أو سياسة القوى. ويتيح الطريق الوسيط أيضا فرصة للأعضاء الخمسة الدائمين للإصغاء لأصوات الغالبية الكبيرة التي ترغب في تحسين أساليب عمل المجلس، الذي لا تزال تتحكم فيه مجموعة صغيرة من البلدان.

ولاحظنا هذا العام داخل الفريق العامل المفتوح العضوية أن لا شيء دون حدوث كارثة من قبيل الحرب العالمية الثانية يمكن أن توجد نظاما للامتيازات كالنظام الذي يتمتع به الخمس الدائمون. ولا يملك عالم اليوم لحسن الحظ تقديم سيناريو كهذا لتبريره، في الوقت الذي تستمر فيه

الصراعات المسلحة والصراعات الاجتماعية وتوجد أزمة في الاستدامة لم نعهدها من قبل. وأعتقد أن المرحلة التالية ينبغي أن تشهد إنهاء لاعتمادنا على الخطب والإجراءات الأحادية الجانب. ويجب أن نركز في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية على الإجراءات والصيغ والطرائق التي تسمح بالتفاوض. وينبغي التعامل بشكل خلاق مع هذه المرحلة، التي يمكن أن يطلق عليها أيضا مرحلة ما قبل التفاوض، وأن يتم ذلك بأكبر قدر ممكن من الاتفاق السياسي. وهذا هو الطريق المؤدي إلى حل توافقي.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يشكر مجلس الأمن على التقرير عن أعماله A/62/2. ذلك أن أعمال مجلس الأمن تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية من وفود جميع الدول الأعضاء تقريبا.

وتتابع بيلاروس عن كثب ردود فعل مجلس الأمن للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، قد يكون من غير الضروري للمجلس عند إعداد تقريره السنوي أن يعدد الأنشطة التي قام بها. فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتوقع أن تتلقى وثيقة تحليلية، وليس وثيقة إعلامية، تتضمن تحليلا متعمقا للأوضاع في مختلف المناطق الساخنة من العالم وللحالة الدولية بوجه عام. ونفهم أن إعداد هذا النوع من وثيقة النتائج يمكن أن ينطوي على بعض صعوبات نظرا لضرورة التوصل إلى اتفاق بين الوفود والدول الأعضاء في المجلس. ونقترح لذلك، كمرحلة مبدئية، إيلاء مزيد من الاهتمام للعنصر التحليلي لدى إعداد التقارير الشهرية للوفود التي ترأس المجلس في الشهر المعني.

وها نحن مرة أخرى نناقش إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يجعله هذا الإصلاح أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وأكثر شفافية. ويقوم الفريق العامل المفتوح العضوية ببعض أعمال هامة ودقيقة من أجل إحراز تقدم حقيقي في تحديد صيغ عملية لزيادة عدد أعضاء المجلس. ونؤيد ما يقوم به من أنشطة ونعرب عن استعدادنا للاستمرار في تقديم كل مساعدة ممكنة للفريق.

ومن الواضح اليوم أن الأمم المتحدة ذاتها كنظام موازٍ لتنظيم العالم قد تغيرت عما كانت عليه عند إنشاء المجلس. وينبغي أن يتحقق تعزيز فعالية مجلس الأمن وسلطته على نحو يعكس الواقع السياسي الجغرافي المعاصر. ونتحدث لذلك عن توسيع نطاق المشاركة السياسية من جانب الدول في عملية صنع القرار بالمجلس. وينبغي أن يجري إصلاح مجلس الأمن بصفة رئيسية في المجالات الهامة مثل زيادة عدد أعضائه وتحسين أساليب عمله. غير أننا نرى أن يبقى المجلس جهازا محدود الحجم وفعالا لديه القدرة على الرد السريع وبشكل فعال على الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين.

ولا ينبغي أن يقتصر إصلاح مجلس الأمن على إحداث زيادة حسابية في تكوينه. فالمقصود بالإصلاح هو أن تجعله زيادة عدد الأعضاء أكثر نفوذا وأكثر تمثيلا. وعليه، نواصل تأييدنا لفكرة أن يتخذ المجلس القرارات في حالة تمتعها بتأييد ثلثي عدد من يدلون بأصواتهم. وستكون تلك خطوة صحيحة من الوجهتين السياسية والمنطقية. ومن شأن تطبيق نظام من هذا النوع لصنع القرار في مجلس الأمن أن يتمشى مع القواعد التي اعتمدتها الجمعية العامة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الهامة بشأن صون السلام والأمن الدوليين.

ما زالت بيلاروس تؤيد منح مقعد إضافي من فئة العضوية غير الدائمة في المجلس الجديد بعد زيادة عدد أعضائه لمجموعة أوروبا الشرقية الإقليمية. ونرى أيضا أن البلدان الممثلة لمناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية غير ممثلة تمثيلا كافيا في التكوين الحالي للمجلس. وتحبذ بيلاروس منحها مقعدا إضافيا في تلك الهيئة في فئة العضوية الدائمة.

لقد أناط الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وكانوا يتصورون المجلس بمثابة جهاز يمكن أن يتخذ خطوات حاسمة لمنع الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين وإزالتها. فهو لم ينشأ لمجرد أن يكون جهازا جيد التمثيل فحسب بل ليكون جهازا يتحمل المسؤولية ويملك القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة وملائمة لصون السلام والأمن الدوليين. وتدل الحالات الفردية لعجز المجلس عن القيام بخطوات جيدة التوقيت وفعالة فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين على أن إصلاح مجلس الأمن هو على وجه التحديد ما سيتيح له أداء مهامه الأساسية على نحو أكثر فعالية، بصفته ضامنا للسلام والأمن.

أما المحاولات التي يبذلها بعض أعضاء المجلس لتوسيع نطاق جدول أعماله على نحو ليس له ما يبرره بإضافة بنود لا تقع ضمن نطاق اختصاصه فهي تقلل من فعالية أعماله وكثيرا ما تقوض سلطة مجلس الأمن. وعليه، نرى من المهم أن يستعاد توازن المسؤولية بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وترى بيلاروس أن يحسّن مجلس الأمن أساليب عمله. وينبغي أن يناقش هذا المجال من مجالات إصلاح المجلس ضمن أي صفقة لإصلاحه. وحتى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بالنسبة لمجالات أخرى لإصلاح المجلس، فلا بد قطعا من بذل الجهود لتحسين أساليب عمله.

ومن المسائل بالغة الأهمية التي يتعين النظر فيها في مجلس الأمن الجديد بعد إصلاحه توسيع نطاق مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله. وفي رأينا أن ذلك من شأنه أن يزيد قابلية المجلس للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يجعله أكثر شفافية في أعماله. وينبغي أن تزداد إمكانية مشاركة الدول الأعضاء مباشرة في اجتماعات المجلس، وخاصة في الحالات التي تتأثر فيها مصالحها مباشرة أو التي تناقش فيها بنود لجدول الأعمال لها علاقة مباشرة بتلك البلدان.

ويتبيّن من المناقشات الجارية، والتي كثيرا ما تكون مشحونة بالانفعالات بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس، أن هناك مدافعين عن مختلف خطط إصلاح المجلس ومعارضين لها. ووجود هذه الآراء المتباينة فيما بين الدول الأعضاء بالنسبة لهذه المسألة أمر ترى فيه بيلاروس ظاهرة طبيعية، فهو سمة عادية من سمات عملية التفاوض المستمرة. ونرى من المهم التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من وحدة الآراء عن طريق التشاور والحوار. غير أن عملية الإصلاح لا ينبغي وقفها بسبب الصعوبات وبسبب الافتقار إلى وحدة النهج. وسيتقدم إصلاح المجلس وسينجح بالقدر الذي تبدي فيه الدول الأعضاء ما يكفي من الإرادة السياسية والوعي بمسؤولياتها والطاقة والموارد والاهتمام لمناصرة تلك القضية الهامة والاضطلاع بها.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا، اسمحوا لي بتهنئتكم يا سيدي على الكيفية التي تديرون بها هذه المناقشة. ويود وفدي أيضا أن يشكر سفير إندونيسيا، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديمه تقرير مجلس الأمن اليوم (A/62/2)، المقدم إلى الجمعية العامة عملا بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

ويود وفد بلدي أن يقدم الملاحظات التالية بشأن البندين المدرجين في جدول أعمال الجلسة العامة اليوم، وهما ''تقرير مجلس الأمن'' و ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن''.

ولست بحاجة إلى التذكير بأن نظر الجمعية العامة في البند المتعلق بتقرير مجلس الأمن يمثل الفرصة الوحيدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة تلك من بين دولنا التي

ليست عضوا في مجلس الأمن، للنظر بتعمق في أنشطة تلك الهيئة ولتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لإجراء التحسينات المطلوبة على أساليب عمله.

ومما يبعث على ارتياح وفد بلدي أنه يرى، من حيث الشكل، أن تقرير مجلس الأمن عن فترة التغطية الحالية (A/62/2)، يتضمن مقدمة تحليلية، بالإضافة إلى الإحصاءات المعتادة. ومع ذلك، ينبغي أن تستمر الجهود لتحسين نوعية التقرير، الذي ظل، كما يبدو جليا، بمثابة تجميع للقرارات والمقررات التي جرى اتخاذها وسردا واقعيا إلى حد ما لأعمال المجلس.

ومع ذلك، ما زلنا بعيدين عن تحقيق ما أوصت به الدول الأعضاء بشأن وجود تقرير سنوي تحليلي. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن نلاحظ أن الجمعية العامة طلبت من مجلس الأمن أن يقدم إليها دوريا تقارير مواضيعية خاصة عن المسائل ذات الاهتمام الدولي. وحتى الآن لم يقدم أي تقرير من هذا النوع.

وإذ أنتقل إلى أداء المجلس، يسعدنا أن نلاحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن المجلس عقد عددا كبيرا من الجلسات المفتوحة التي شارك فيها عدد أكبر من الدول الأعضاء. وقد لاحظنا، كذلك، زيادة قطعية في عدد الإحاطات الإعلامية العلنية، مما أتاح لغير الأعضاء في المجلس إمكانية الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية، ولو بشكل جزئي، حول التطورات المتعلقة ببعض المسائل قيد نظر المجلس. ولكن مع الإقرار بذلك، فإننا على اقتناع بأنه ما زال يتعين عمل الكثير لجعل أداء المجلس أكثر شفافية، مما يكفل وصول كل الوفود إلى المعلومات، وبخاصة الوفود المعنية ببنود مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وبالمثل، أود العودة إلى تزايد الجلسات العلنية بشأن المسائل التي تقع ضمن اختصاص هيئات أخرى في الأمم المتحدة، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، لا يزال من المجدي تعزيز آليات التشاور المنتظم بين رؤساء أجهزة الأمم المتحدة لمعالجة أي انتهاك أو تدخل.

ومن حيث المسائل الموضوعية، يظهر تقرير مجلس الأمن أن تلك الهيئة عملت بحزم للتصدي لعدد من الصراعات في أنحاء العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يعزز سلطة المجلس ودوره في صون السلم والأمن الدوليين.

ولكن جهود المجلس ما زالت دون التوقعات في الشرق الأوسط. والإحباط إزاء فشل المجلس المتكرر في تعزيز مشاركته في حل قضية فلسطين، وفي تحمل مسؤولياته في تلك المنطقة، يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة ولسلطة مجلس الأمن ذاته.

وفيما يتعلق بالتمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، اسمحوا لي، السيد الرئيس، قبل كل شيء، أن أشيد بسلفكم، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، السيدة هيا راشد آل خليفة، وميسريها، بما في ذلك زميلي، الممثل الدائم السابق لتونس، على إسهامهم المتميز إزاء هذا البند الذي تجري مناقشته اليوم.

إن الاستنتاجات والتوصيات التي قدموها للدول الأعضاء في الربيع الماضي أتاحت استئناف عملية المشاورات، وعلى وجه الخصوص من خلال اقتراح نهج جديد لكسر الجمود في الوضع القائم ولحل معضلة توسيع عضوية مجلس الأمن التي استمرت على مدار ١٥ عاما. ويرحب وفد بلدي بالاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في بداية أيلول/سبتمبر في إطار تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس

الأمـن (A/61/47)، حيـث قررنـا مواصـلة النظـر في مـسألة إصلاح مجلس الأمن

”بحيـث يتـسنى تحقيـق المزيـد مـن النتـائج الملموسة، بوسائل منها المفاوضات الحكومية الدولية انطلاقـا مـن التقـدم المحـرز حـتى الآن، ... فـضلا عـن مواقـف الـدول الأعـضاء ومقترحاتهـا“. (انظر *A/61/47*، الفقرة ٢١)

وإذ نتطلع إلى تنفيذ ذلك التفاهم هذا العام في ظل توجيهاتكم، السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن النقطة التالية. إن بلدي يعتقد أن الغرض من أي إصلاح لمجلس الأمن هو تعزيز التمثيل العادل في تلك الهيئة، وتعزيز مصداقيتها وفعاليتها. ويجب أن يعكس مجلس الأمن الحقائق السياسية والاقتصادية للعالم المعاصر. ويجب أن يُمنح الشرعية التي يحتاج إليها لكي يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي في تنفيذ ولايته بموجب الميثاق.

وستكون هذه الأهداف بعيدة المنال ما لم يتم التوسيع، وخاصة لصالح البلدان النامية. وينبغي لحجم المجلس المعاد تشكيله أن يعبر عن حساسيات المجتمع الدولي جميعا. وفي هذا السياق، تواصل تونس دعمها القوي لموقف الاتحاد الأفريقي، الذي عبر عنه توافق الآراء الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن، والذي ما زال ساريا بدون تغيير حتى يومنا هذا.

وفي رأينا، أنه لا بد من وجود انتصاف فوري من الظلم اللاحق بأفريقيا لفترة طويلة الذي حرمها من وجود دائم في مجلس الأمن. ولا توجد حاجة للتذكير بأن حالة الظلم هذه استمرت منذ تأسيس الأمم المتحدة. وسوف ندعم أية صيغة تمنح البلدان النامية بشكل عام، وأفريقيا بشكل خاص، الدور المستحق في مجلس الأمن.

وأخيرا، إن مسألة الاستعراض الدوري لمجلس الأمن، بعد أن يكون قد تم توسيعه وإصلاحه، ستكون عاملا أساسيا في برنامج الإصلاح. وهذا الاستعراض سيساعد في بناء الثقة التي ستسمح لنا أن نجري التعديلات التي قد تكون ضرورية في المستقبل، والأهم من ذلك، أنه يشكل آلية سنكون قادرين من خلالها على تقييم إسهام الأعضاء الجدد في تعزيز فعالية المجلس.

وفي الختام، إننا نعتقد أن مجلس الأمن، لكي يحظى على نحو مستمر بثقة الدول الأعضاء والرأي العام العالمي، يجب أن يظهر أنه في وضع يمكّنه من التصدي الفعال لأكثر المسائل صعوبة، وذلك بأمور منها أن يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي ككل وللحقائق الواقعة في العالم المعاصر. وقد حان الوقت لبدء السير على هذا الطريق بتصميم وعزم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أستشير الدول الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة السادسة. ولعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قد وافقت على توصية مكتب الجمعية العامة بأن تنتهي اللجنة السادسة من أعمالها بحلول يوم الخميس، الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ولكن رئيس اللجنة السادسة قد أبلغني بأن اللجنة لم تتمكّن من إتمام عملها بحلول يوم الخميس الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وستحتاج إلى جلسة إضافية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، رهنا بتوفر خدمة المؤتمرات. ولذلك، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد أعمال اللجنة السادسة بحيث تعقد جلسة إضافية واحدة؟

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه فضلا عن البنود المقرر تناولها في الجلسة الصباحية يوم الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ستنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الخامسة الواردة في الوثائق A/62/528, A/62/529, A/62/530, A/62/531, A/62/532, A/62/533 بشأن البند الفرعي (أ) ''تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية'' والبند الفرعي (ب) ''تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات'' والبند الفرعي (ج) ''إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات'' والبند الفرعي (د) ''تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات'' والبند الفرعي (هـ) ''تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة'' والبند الفرعي (و) ''تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة'' من البند ١١٤ من جدول الأعمال على التوالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.